أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي

(دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2010_2014)

The Impact of Income Smoothing on Financial Performance

(An Applied Study in the Housing Bank for Trade and Finance)

2010 _2014

إعـــداد

ميسون دهام حماد الشمري

بإشـــراف

الدكتور يونس الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيار / 2016

تفـويـض

أنا الموقع أدناه " **ميسون دهام حماد** " أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، او المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ميسون دهام حماد

التوقيع:

التاريخ: 28 / 5 / 2016

قـرار لجنـة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي

(دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2010_2014)

وأجيزت بتاريخ 28 / 5 / 2016

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
د. حازم الخطيب	رئيساً	الشرق الأوسط	....
د. يونس الشوبكي	مشرفاً	الشرق الأوسط	....
د. عمر محمد زريقات	عضواً خارجياً	جامعة العلوم الاسلامية	....

شـكــر و تــقـديـــر

بعد شكراً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني على إتمام هذه الدراسة، أرى لزاماً علي وعرفاناً بالجميل، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى منارة العلم والمعرفة، إلى **الدكتور الفاضل يونس الشوبكي** لإشرافه على هذه الرسالة ولتوجيهاته المفيدة وملاحظاته القيمة، التي ساعدت على إتمام هذه الرسالة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإبرازها بالشكل العلمي المناسب.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الشرق الأوسط لما قدموه لي من معرفة وعلم.

وختاماً أشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والأماني الطيبة, وجزى الله الجميع خير الجزاء والله الموفق.

الباحثة

ميسون دهام حماد

الإهــداء

إلـــى من مهدا لي طريق العلم بعد الله ..

إلـــى من ذللا لي الصعاب بدعواتهما الصالحة ..

إلـــى من وقفا بجانبي وكان لهما الفضل بعد الله لما وصلت إليه ..

إلـــى والديَ أمد الله في عمرهما ورزقني برهما ورضاهما ..

إلـــى أخـي العزيـز ..

إلـــى كـل الأهـل والأصدقـاء ..

إلـــى كـل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع ..

الباحثة

ميسون دهام حماد

قائمة المحتويـات

قائمة الجـداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي

(دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2010-2014)

إعداد

ميسون دهام حماد الشمري

إشـــراف

الدكتور يونس عليان الشوبكي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، كدراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن وذلك بالرجوع إلى بياناته خلال الفترة (2010-2014). ولتحقيق أهداف الدراسة إعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وإختيار نموذج (De Angleo,1986) للوصول الى نتائج هذه الدراسة.

كما إستخدمت الباحثة برمجية (Eviews) لتحليل البيانات المالية لعينة الدراسة بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري), وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وإختبار فرضياتها بإستخدام تحليل الإنحدار البسيط كشفت هذه الدراسة عن عدد من النتائج أهمها:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) على كل من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم).

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات وكان من أهمها:

زيادة التعريف بسلوك تمهيد الدخل وإنعكاساته خاصة في الفترات التي تحقق بها البنوك الخسائر من خلال ورشات عمل لإصحاب المصالح وخاصة المستثمرون, وأيضاً ضرورة إلغاء إعطاء الإدارة في البنوك وكافة المنشآت الخيار في توقيت تطبيق معايير المحاسبة التي تصدر حديثاً من قبل مجالس الإدارة وهيئات المديرين كون ذلك يفسح مجالاً للإدارة لإختيار التوقيت الذي يؤدي إلى تمهيد الدخل.

الكلمات المفتاحية : تمهيد الدخل، الأداء المالي.

The Impact Of Income Smoothing On Financial Performance

(An Applied Study in the Housing Bank for Trade and Finance)

2010 _2014

Prepared by

Maysoon AL-Shammary

Supervisor

Dr.Yunis AL-Shobaki

ABSTRACT

The objective of this study is to reveal the impact of income smoothing on financial performance: Case study on Housing bank for trade and finance. To achieve the study objectives and to answer the research questions, financial statements for (2010-2014) were used in order to collect the required data and De –Angelo model was used to detect income smoothing in housing bank. Researcher used the Eviews Program to analyze collected data, and accordance with the statistical analysis of the data (descriptive, simple and multiple regression), The results showed there is positive significant impact of the income smoothing with all its dimensions on financial performance in housing bank. Furthermore, the results extended to show income smoothing also has Positive significant Impact on return on equity (ROE) and earnings per share (EPS). And based on the results of the study, a number of recommendations are suggested such as; the necessary of using other dimensions to measure income smoothing in future studies. Moreover, workshops must execute for stakeholder to enable them to verify management's behavior related to income smoothing especially in losses years.

Keywords: Income smoothing, Financial Performances

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

- (1-1): المقدمة
- (1-2): مشكلة الدراسة
- (1-3): أسئلة الدراسة وفرضياتها
- (1-4): أهداف الدراسة
- (1-5): أهمية الدراسة
- (1-6): مصطلحات الدراسة
- (1-7): حدود الدراسة
- (1-8): محددات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة:

حظيت ظاهرة تمهيد الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية بإهتمام كبير في الفكر المحاسبي، وقد إزداد ذلك الإهتمام بعد الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها معظم دول العالم، والتي أدت إلى إنهيار عدد من البنوك العالمية الكبرى مثل بنك الإخوة ليمان (Lehman brothers) في الولايات المتحدة الأمريكية وبنك فورتيس (Fortis) في بلجيكا الذي يمارس النشاط المصرفي بالإضافة إلى تقديم الخدمات التأمينية, حيث تلاعبت الإدارة في نتائج أعمال البنوك وعرضت أرباحاً زائفة (غير حقيقية) بسبب رغبتها في تلبية التوقعات المطلوبة من قبل جمهور المستفيدين حول أدائها.

على الرغم من إعتقاد العديد من الباحثين والإقتصاديين أن ضعف الحاكمية المؤسسية أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية, إلا أن عدم محافظة الشركات على الشفافية في تعاملاتها المالية وفي إعداد التقارير المالية, التي تعتبر حجر الأساس في إتخاذ العديد من القرارات كان له دوراً بارزاً في زيادة حدة الأزمة المالية (خوري وشخاترة, 2014).

لذلك فإن إدارة البنوك تلجأ في بعض الأحيان إلى عملية تمهيد الدخل لإخفاء الحقائق بشكل مؤقت عن المهتمين، مما يؤدي إلى سوء توجيه موارد المنظمة المتوفرة بالإضافة إلى إستثمارها في مشروعات خاسرة بدلاً من المشروعات الناجحة (ابراهيم، 2006).

وتمثل ظاهرة تمهيد الدخل الإجراءات والعمليات التي تقوم بها إدارة البنوك عن طريق إستغلالها لصلاحياتها وقدرتها على إختيار الإجراءات والسياسات المحاسبية بهدف الحد من تقلبات الدخل في السنوات المتتالية، أي بمعنى محاولتها لإظهار الدخل بشكل أكثر استقراراً، وعلى الرغم من أن عملية تمهيد الدخل قد توفر بيانات مالية ذات معلومات أقل موثوقية قد تؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات عند إتخاذهم للقرارات المختلفة, إلا أنها لاتعتبر مخالفة للمعايير المحاسبية أو المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) (عثمان، 2009)، من هنا فلا بد من القيام بعمليات مراجعة الأداء المالي في البنوك، وذلك سعياً لتقويم وتطوير عملياته وتحسين خدماته وتحديد مهاراته الخاصة في إدارة أصوله (الجعافرة، 2012)، إضافة إلى أن هذه المراجعة تساعد البنوك في بيان مستويات سيولتها وربحيتها من خلال النظر إلى المؤشرات المالية مما يسهم في تقديم تصور متكامل للمكانة التنافسية للبنوك (المطيري، 2012).

بالإضافة إلى أن إدارة البنوك تلجأ إلى تمهيد الدخل لعدة أسباب، منها: زيادة درجة الأمان الوظيفي وزيادة معدل النمو في الدخل ودرجة رضا حاملي الأسهم عن أداء البنك، بالإضافة إلى تحقيق إستقرار في الدخل وذلك يؤدي لزيادة القيمة السوقية للبنك في الأجل الطويل، وزيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وزيادة الثقة في هذا التنبؤ، وتجنب التدخل الحكومي لتصحيح أوضاع الإنخفاض الحاد في الأرباح (Taktak, et.al., 2010).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد قامت الباحثة في تحليل أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي في القطاع البنكي، وبشكل خاص في بنك الإسكان للتجارة والتمويل كدراسة حالة.

(1-2): مشكلة الدراسة :

تعتبر ظاهرة تمهيد الدخل عملية تقوم بها الأدارة من خلال تغيير بعض السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد قوائمها المالية بشكل متعمد مثل التغيير بتاريخ الإعتراف بقيمة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمنظمة وغيرها من الأساليب، إذ تتبع البنوك هذه الطرق والأساليب بهدف الحصول على مستوى ثابت ومستقر من الدخل، بغية إرضاء المستثمرين وتلبية لرغباتهم، حيث يتم تمهيد الدخل من خلال إستغلال المرونة الموجودة في الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مما يتيح للبنوك التأثير على الدخل والذي سينعكس بدوره على الأداء المالي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن أثر سلوك تمهيد الدخل على الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبناءاً عليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010-2014)؟

(1-3): أسئلة الدراسة وفرضياتها :

بناءاً على مشكلة الدراسة, فقد تم صياغة الأسئلة التالية:

1- هل تؤثر عملية ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي متمثلاً بالعائد على الأصول لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010-2014)؟

2- هل تؤثر عملية ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010-2014)؟

3- هل تؤثر عملية ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي متمثلاً بالعائد على السهم لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010-2014)؟

- كما تحاول هذه الدراسة إختبار الفرضيات الآتية:

- **H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010–2014).

- **H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010–2014).

- **H03:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010–2014).

(1- 4): أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1. تقديم إطار نظري مناسب لجميع متغيرات الدراسة، بحيث يتم وصف ظاهرة تمهيد الدخل وعلاقتها بالأداء المالي بشكل متكامل.

2. التعرف على أثر ممارسة عملية تمهيد الدخل على الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010–2014).

3. كشف العلاقة المحتملة بين تمهيد الدخل ونسب الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة من (2010–2014).

4. تقديم مجموعة من التوصيات بناءاً على نتائج تحليل الدراسة.

(1-5): أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الخاصة للقوائم المالية كمصدر مهم وأساسي للمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية للعديد من الأطراف المهتمة بنشاط البنوك، لذلك فإنه من مصلحة هذه الأطراف أن يكون لديها معرفة ودراية بمدى ممارسة إدارة البنوك لسلوك تمهيد الدخل، إذ أن وجود هذا السلوك لدى البنوك الأردنية قد يقلل من ملاءمة وموثوقية القوائم المالية التي تنشرها، خصوصاً إذا كانت الدوافع وراء هذا التمهيد ستكون مفيدة وهامة للجهات المنظمة, إذ قد تؤخذ نتائج الدراسة بعين الأعتبار عند سن القوانين والتشريعات.

(1-6): مصطلحات الدراسة:

- **تمهيد الدخل** :هو تغيير قيم الدخل في منظمة معينة من خلال تغطية السنة قليلة الدخل (الأقل نجاحاً) بسنة أكثر ربحاً ونجاحاً (Almeida, et.al., 2012).

وتعرفه الباحثة إجرائياً على أنه تخفيض التقلبات في الدخل من سنة إلى أخرى بالتقارير المالية السنوية الخاصة بالدخل حيث يتم زيادة الدخل أو تخفيضه لتحسين وضع المنظمة وتحقيق رضى عام للمهتمين بأدائها شكلياً فقط، والذي سيتم قياسه من خلال نموذج (De Angelo, 1986).

بين هذا النموذج وأعتبر بأن الإدارة تقوم بإستغلال حكمها الشخصي في عملية تقدير المستحقات للقيام في تمهيد الدخل، وذلك من أجل تقدير المستحقات الإختيارية.

يتم إحتساب المستحقات غير الإختيارية أولاً وفقاً للخطوات الآتية :

أ. عملية إحتساب المستحقات غير الإختيارية حسب المعادلة التالية:

$$NDA_t = Ta_{t-1} / A_{t-2} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

NDAt = المستحقات غير الإختيارية في الفترة الحالية.

Tat-1 = إجمالي المستحقات للفترة السابقة.

At−2 = إجمالي الأصول لفترتين زمنيتين سابقتين.

ب. عملية إحتساب إجمالي المستحقات بإستخدام أسلوب التدفقات النقدية، حسب المعادلة التالية:

$$Ta_{t-1} = NI_t - CF_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن :

NI_t = صافي الدخل من العمليات التشغيلية.

CF_t = صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ج) إحتساب المستحقات الإختيارية حسب المعادلة التالية:

$$DA_{t-1} = TA_t / A_{t-1} - NDA_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن :

❖ **المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals**: تنشأ من المعالجات المحاسبية المتاحة أمام الإدارة المختارة من ضمن البدائل لغرض المحاسبة الإبداعية والهدف منها

تضخيم أو تخفيض الأرباح حيث أكتشف الباحثون أنه يمكن من خلالها كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- ❖ **المستحقات غير الإختيارية Non-Discretionary Accruals:** تنشأ هذه المستحقات من خلال ما تقوم به الشركة من معاملات والتي تعتبر طبيعية في الفترة الحالية والتي بدورها تبين إستراتيجية وأداء الشركة أي الأحداث على المستوى الكلي وأيضاً العمليات الإقتصادية الخاصة بها (القثامي, 2010).

- **الأداء المالي:** يمثل الإيرادات التي تتوفر في المنظمة من خلال عملياتها وأنشطتها المختلفة (Evans, 2005).

وتعرفه الباحثة إجرائياً على أنه مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية التي تعكس الوضع المالي للمنشآت على شكل مؤشرات تساعد في عملية تقييم إستغلال الموارد المالية والمادية والبشرية فيها، وقد تم قياسه في هذه الدراسة من خلال إحتساب :

معدل العائد على الأصول = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي الأصول x 100%

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح ÷ متوسط إجمالي حقوق الملكية x 100%

العائد على السهم = صافي الربح ÷ المعدل الموزون للأسهم العادية

(1−7): حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على الحدود التالية :

حدود زمانية : تقتصر الدراسة على الفترة من 2010 إلى 2014.

حدود مكانية : تقتصر هذه الدراسة على دراسة القوائم المالية التابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

حدود موضوعية : تقتصر الدراسة على تحليل أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي متمثلاً ب (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, العائد على السهم) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

(1−8): محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة بمجموعة من المحددات والمتمثلة في :

1. إعتمدت الدراسة على فترة زمنية أقصاها 2014 وذلك بسبب عدم توفر بيانات مالية كاملة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للعام 2015 عند إعتماد خطة البحث.
2. عينة الدراسة تقصدية بالتالي لا يمكن تعميم نتائجها على قطاع البنوك.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

- (2−1): المقدمة
- (2−2): تمهيد الدخل
- (2−3): أشكال ودوافع وأهداف تمهيد الدخل
- (2−4): العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل
- (2−5): أساليب وتقنيات تمهيد الدخل
- (2−6): الأداء والأداء المالي
- (2−7): الدراسات السابقة العربية والأجنبية
- (2−8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

ينقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين, الأول يعنى بالأدبيات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث يقسم إلى محورين هما: تمهيد الدخل والأداء المالي، أما الجزء الثاني فيشمل مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

أولاً: الأدب النظري

(2-1): المقدمة :

يعد الدخل من أهم عناصر القوائم المالية التي يهتم بها أصحاب المصالح بمختلف متطلباتهم من المعلومات المالية كونه يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة لها وإستغلالها، وقد تناول الباحثين في مجال المحاسبة والهيئات والمجالس المحاسبية المحلية والدولية عناصر القوائم المالية في الكثير من الدراسات لما لها من أهمية بالغة.

وعليه فإن سلوك إدارة الشركات بتوجيه الدخل نحو أهداف محددة سواء بالزيادة أو النقصان قد وجد إهتماماً من قبل الباحثين الأكاديميين منذ ما يزيد على مائة عام (Buckmaster, 2001)، ويتسم الأداء المحاسبي بوجود العديد من البدائل في الطرق والإجراءات والسياسات المحاسبية، التي يسمح بإستخدامها من قبل إدارة الشركات للوصول بالربح إلى الأرقام والمستويات التي ترغب بها، فقد تقوم الإدارة بالإبلاغ عن أرباح منخفضة في ظل وجود مستوى أداء جيد للمنشأة وتحقيق أرباح مرتفعة، وبالمقابل قد تقوم الإدارة بالإبلاغ ضمن قوائمها المالية عن أرباح عالية علماً أن الواقع يشير إلى أداء غير جيد للمنشأة وأن الأرباح الفعلية كانت منخفضة.

وفي الاونة الأخيرة وتحديداً في مطلع الألفية الثانية أكتشفت أضخم عمليات التلاعب في الأرباح والتى أدت إلى أكبر حالتي إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حصل إنهيار مفاجىء لشركتي (Enron and Worldcom) حيث تبين أن السبب الرئيسي لإنهيارها هو التلاعب في الأرباح للتأثير على القيمة السوقية لأسهمها (Schilit, 2010)، حيث أشار(Healy, 2003) أن تضخيم أرباح الشركة وإخفاء ديونها كانت وراء إفلاس شركة إنرون.

هناك آراء مختلفة من قبل الكتاب ومنظرو الفكر المحاسبي حول تمهيد الدخل وإدارة الأرباح بحيث يراها البعض بأنها ظاهرة تمثل مشكلة في الصناعة وبالمقابل يرى آخرون بأن هذه المشكلة غير موجودة (Dechow and Skinner, 2000).

وترى الباحثة أن تمهيد الدخل حالة من إدارة الأرباح يعني أن كل عملية تمهيد للدخل تستخدم بها إدارة الأرباح وبالمقابل لا يمكن إعتبار كل عملية إدارة أرباح هي تمهيد للدخل بإعتبار أن هناك أهدافاً أخرى لتمهيد الدخل بخلاف إدارة الأرباح والتي سوف تستعرضها الباحثة في هذا الفصل من هذه الدراسة في شكل مستقل فهو مفهوم أوسع من مفهوم تمهيد الدخل.

(2-2): تمهيد الدخل :

(2-2-1): مفهوم تمهيد الدخل :

إن موضوع التلاعب بالأرباح للوصول إلى أهداف معينة من قبل الإدارة لا يعد من المواضيع الحديثة بل نشأ مع ظهور الشخصية المعنوية للشركات وإستقلال إدارتها عن الملاك وقد تنوعت إدارة الأرباح وفقاً للأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ومع حدوث الأزمة المالية العالمية 1929

والتي سميت بالكساد العظيم بدأ القائمين على علم المحاسبة بالسعي للحد من سيطرة الإدارة على التحكم بالسياسات والطرق المحاسبية والتنوع بالإختيار حسب مصالحها.

وعليه فإن إدارة الشركات تسعى جاهدة لتمهيد الدخل المحقق لديها وذلك بهدف التحكم بمعدلات نموه، إضافة إلى تمكينها من التصرف بالخيارات والبدائل المحاسبية بحرية (ابراهيم، 2006)، وعليه فإن تمهيد الدخل يعد مجالاً متاحاً للشركات من خلال إستخدام بدائل متنوعة تخص الإعتراف والقياس المحاسبي (الجسار، 2014).

ويعد تمهيد الدخل عملاً مقصوداً تقوم به الإدارة بإستخدام البدائل المحاسبية بهدف الحد من تقلبات الأرباح, حتى تتمكن من التأثير على عوائد الأسهم وتحقيق أهدافها المختلفة مثل الأمن الوظيفي والمكافآت والحوافز وزيادة ثروة المديرين.

في حين أن بعض الإدارات تتعمد التلاعب بعناصر القوائم المالية من أجل جلب إنتباه المستثمرين وإشعارهم أن ربحية الشركة مستقرة وخاصة إن إنخفاض تقلبات الأرباح بين السنوات يزيد من رغبة المستثمرين بالإستثمار في تلك الشركات.

وعليه فقد ورد في الفكر المحاسبي العديد من التعريفات لتمهيد الدخل منها أن تمهيد الدخل "يعد نوعاً من أنواع إدارة الأرباح في الشركات والذي يهدف إلى خفض التقلبات في الدخل عبر الفترات المالية المختلفة من خلال زيادة أو خفض الأرباح الطبيعية لإستخدام هذه الفروقات في السنوات اللاحقة" (Mulford and Comiskey, 2002, p: 221).

في حين يرى (Belkaoui, 2004, p: 450) بأن تمهيد الدخل هي "عملية يتم بموجبها توجيه الدخل بشكل متعمد من قبل الإدارة بهدف خفض الإنحرافات في الدخل إلى أدنى حد تقبله المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)".

ويمكن تعريف عملية تمهيد الدخل على أنها " إحدى أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لما له من تأثير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وفي دقة النتائج وبالذات قدرتها التمثيلية في إتخاذ القرارات ما دام نابعاً من تدخل إداري مقصود" (صيام، 2009، ص 163).

في حين يمكن تعريف مفهوم تمهيد الدخل على أنه ذلك السلوك الإداري الذي يسعى لتحقيق هدف الحد من التذبذبية والتقلب في أرباح الشركات، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والأهداف الخاصة في الإدارة، حيث تعتمد الإدارة على إستغلال المرونة المتوفرة، وإستغلال أي ثغرات تكون متواجدة في معايير المحاسبة الدولية والتشريعات والأنظمة التي يتم تطبيقها (أبو هلال، 2010، ص16).

ويمكن تعريف تمهيد الدخل "بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات الخاصة بإستغلال المرونة المتاحة في عمليات إختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، وذلك بهدف تخفيض التقلبات الطارئة على الدخل"، والذهاب إلى التقارير المالية التي تعكس الأداء المالي عبر الفترات المتتالية حيث يتم العمل في هذا ضمن قائمة الدخل وبنودها وإظهارها بصورة أكثر استقراراً (Acharya and Lambrecht, 2011).

ومع تعدد التعاريف المختلفة لمفهوم تمهيد الدخل، إلا أن بعض الباحثين رأوا أنها إتجهت إلى أن رقم الدخل لا يتمتع بالحرية المطلقة، أي بأن يظهر بأي إتجاه ممكن، وإنما يتم تقييده وتحديده ضمن حدود معينة بحيث تراه الإدارة ملائماً من وجهة نظرها (العبد الله والحسناوي، 2006).

وعليه يمكن القول بأن تمهيد الدخل هو "سلوك إداري يسعى إلى تخفيض التذبذبات في الأداء المالي للشركات ولا سيما الدخل منه، بحيث ينظر أيضاً لهذا السلوك على أنه عملية إختيارية وليست إلزامية وأن إدارة الشركات تقوم به لعرض صورة أفضل حول أدائها لمستخدمي القوائم

المالية وأن اللجوء إلى السياسات المحاسبية المقبولة هو أساس لتمهيد الدخل فيها" (المطارنة، 2014، ص 12).

وعند إمعان النظر في التعريفات السابقة نجد أنها تركز على قيام الشركات بإستخدام الطرق والإجراءات المحاسبية لتجنب التقرير عن التقلبات الحادة في دخلها.

حيث قد تقوم بتشكيل مخصصات غير ضرورية في السنوات ذات الأداء المالي الجيد لإستخدامها في تخفيض المصاريف وزيادة الدخل في السنوات التي تعاني من ضعف في الأداء المالي, وبالتالي تعزيز ثقة المساهمين.

وعليه فإن الباحثة يمكن أن تعرف تمهيد الدخل بأنه إستخدام المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والبدائل التي سمحت بها معايير المحاسبة الدولية في تخفيض حدة التقلبات في دخل الشركة عبر الفترات المالية المتتالية, بهدف التأكيد على القرارات الإستثمارية للمساهمين.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأثير تمهيد الدخل لايكون على جميع الحسابات في القوائم المالية , وإنما على مجموعة محددة من الحسابات وبالتالي فإن تأثير تمهيد الدخل سوف يكون متفاوتاً ومختلفاً حسب طبيعة وتوجهات مختلف أصحاب المصالح.

(2-2-2): تمهيد الدخل وأنواع إدارة الأرباح :

يعد تمهيد الدخل من سلوكيات إدارة الأرباح، حيث حدد Levitt رئيس مجلس إدارة البورصة الأمريكية خمسة أنواع إلى إدارة الأرباح وهي المسار الأكبر (big bath) حيث يحدث هذا السلوك من قبل إدارة الشركات في ظروف وجود إعادة هيكلة للشركة وإستمراره لعدة سنوات، ويتم إستغلال هذه الظروف خلال فترة مالية معينة للمبالغة في تقدير تكاليف إعادة الهيكلة وتحميلها على حسابات تلك الفترة مما يؤدي إلى تخفيض مصاريف الفترات المالية المستقبلية (Harris and

Shi, 2014) وبالتالي تحسين الدخل في هذه الفترات على إعتبار أن إنخفاض الدخل في سنة ممارسة هذا السلوك سوف يتم تقبله من قبل المحللين الماليين ولن يؤثر على السوق على أساس وجود أرباح مستقبلية متوقعة، كما وتلجأ إدارة الشركات أحياناً إلى تمهيد الدخل من خلال الزيادة في الإحتياطيات وتعزيز الإيرادات في فترات مالية معينة (Kieso, et.al., 2001).

كما وتعتبر محاسبة الإستحواذ الخلاقة (Criative Accounting) إحدى أنواع إدارة الأرباح والتي تتشابه مع سلوك تمهيد الدخل حيث تقوم هذه المحاسبة على تحويل بعض المصاريف في الشركات المستحوذ عليها إلى ديون مستقبلية، مما ينعكس على أدائها المالي (Jensen, 2005)، ويمكن في ذات السياق أيضاً إستغلال البنود غير الهامة حيث تتجه إدارة الشركات أحياناً لإرتكاب أخطاء بشكل منظم ومنهجي لإعتقادهم بعدم وجود أثر يذكر على الوضع المالي لها في حين أن لجوئهم للبنود ذات العلاقة الغير مادية قد يؤثر بالفعل سلباً على قرارات المستثمرين ويضعف الثقة في معايير التدقيق الدولية بإعتبار أن هناك عدم وضوح في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية (أرينز ولوبك، 2005). كما ينظر إلى القيام بالإعتراف المسبق بالدخل كسلوك شائع لإدارة الأرباح حيث تقوم الإدارة من خلاله بالإعتراف بإيرادات معينة ضمن سجلاتها قبل إكتمال العمليات المالية كالبيع أو تقديم الخدمة، وهذا يعد خروجاً عن ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية بمبدأ الإعتراف بالإيرادات (الكندري، 2012).

وهنا ترى الباحثة تشابهاً كبيراً بين سلوك الإدارة في تمهيد الدخل وبين الأنواع المختلفة لإدارة الأرباح, حيث تقوم إدارة الشركات بإدارة الأرباح بهدف التأثير في الأداء المالي مما يخدم مصالحها ويساهم في إقناع المستثمرين بأن شركاتهم تدار بكفاءة عالية وتحقق نسب ربحية مقبولة.

(2–3): أشكال ودوافع وأهداف تمهيد الدخل :

(2–3–1): أشكال تمهيد الدخل :

أورد الباحثون في تمهيد الدخل شكلان أساسيان له، (قرعان، 2005)، (العبدالله والحسناوي، 2006)، (Belkaoui, 2004)، (Bagnoli and Watts ,2010), (حمد وأبو نصار، 2013), (المطارنة، 2014)، وآخرون. وهما كالآتي:

1 – **التمهيد الحقيقي:** وهو التمهيد الذي ينتج عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها (جهماني، 2001)، حيث يعتبر هذا التمهيد مقصود وتصمم عليه الإدارة للسيطرة على الأحداث الاقتصادية ومدى تأثيره فيها، كالتركيز على القرارات التشغيلية أو الاستثمارية (الخوري والشخاترة، 2014)، أو من خلال إستخدام الإدارة لإيرادات ومصروفات فترة معينة بهدف القيام بتأثير محدد على الدخل المعلن (أبوهلال، 2010).

وهذا يعني أن سياسة الإدارة في تحديد وإختيار الأحداث الإقتصادية يمكن الإستفادة منها في سلوك تمهيد الدخل، والتي ترتبط في الطرق المحاسبية المتبعة فيها, وإجراءات نقاط الإعتراف بالدخل. كما ويهدف تمهيد الدخل الحقيقي في تقليل الإنحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل من خلال التركيز على توقيت حصول المعاملات والصفقات التجارية.

2 – **التمهيد الوهمي:** ويتعلق هذا النوع من التمهيد، بطريقة توزيع التكلفة على الفترات المحاسبية، أو عن طريق التصنيف الداخلي لعناصر قائمة الدخل، لتحقيق أهداف الإدارة، حيث يتم نقل تكلفة أو إيراد من فترة مالية إلى أخرى في الشركة، أي أن التمهيد الوهمي لا يكون له تأثير مباشر على التدفقات النقدية، وإنما يكون على بعض الأرقام المحاسبية فقط

أي بنقل البنود أو العناصر التي تتكون منها القوائم المالية، أو في التغيير في الطرق المحاسبية المختلفة.

وقد ذهب العديد من الباحثين في بعض الدراسات إلى تحديد تمهيد الدخل في شكلين آخرين (أبو هلال، 2010), (Michael & Nahum, 2002), (إبراهيم، 2006) و(المطارنة، 2014)، من خلال النظر إلى نوعية القرارات المتخذة من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف العامة من إعداد القوائم المالية وهي كما يلي:

- **الشكل الأول:** الأساليب التي تستخدم القرارات الإدارية

وترتبط هذه الأساليب بقرارات الإدارة المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والإنتاجية لتعديل الإيرادات المتوقعة، ويطلق على هذا النوع من الأساليب " الأساليب ذات التأثير الموضوعي أو الحقيقي ". حيث يذهب المحاسب إلى إستخدام هذا الأسلوب إستناداً إلى ما توجهه الإدارة به مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير حقيقي في النتائج النهائية للحسابات والمركز المالي والتدفقات النقدية، ويتم هذا من خلال ما يقوم به من تحكم في وقت حدوث الأحداث الإقتصادية والتعديل عليها إضافة إلى التحكم في التقديرات المحاسبية أو القيام في التأثير على القيم الدفترية من خلال التخصيص والتبويب لهذه القيم، وذلك بما يتماشى مع المفاهيم والمعايير المعمول بها في الشركة لا سيما في إتباع السياسات والطرق المحاسبية كالتحول في طرق الإهتلاك، والقيام بإعادة النظر في تقييم المخزون السلعي والتحول من طريقة لأخرى في تقييمه كالتحول من طريقة الوارد أولاً وارد أخيراً إلى المتوسط المرجح، وعليه فإن هذا الأمر ينعكس في النهاية على القيم الجاري إعدادها بهدف القيام بإعداد القوائم المالية الختامية في نهاية الفترة المالية في الشركة.

- **الشكل الثاني:** الأساليب التي تستخدم قرارات متعلقة بالمعايير المحاسبية

وترتبط هذه الأساليب في المعايير المحاسبية المتبعة في الشركة والتي ترتبط بإختيارات الإدارة في تطبيق أساليب وطرق محاسبية معينة، وذلك بهدف التأثير على نتائج الأنشطة الخاصة في الفترة المالية، وذلك من خلال إعادة النظر في التبويب الخاص في عرض القوائم المالية ومعالجة بعض العناصر فيها كالعناصر العادية أو غير العادية وذلك وفقاً لأهميتها النسبية، وذلك بما لا يؤثر على التدفقات النقدية، وعليه فإن الشركات تذهب أحياناً في إعتماد وتطبيق معايير محاسبية معينة دون أخرى (اللوزي، 2013).

وترى الباحثة بأن الأدوات التي تستخدمها إدارة الشركات في تمهيد الدخل تكون إما من خلال إستخدام القرارات الإدارية المتعلقة في الإستثمار والإنتاج، أو من الإختيار الأمثل للمعايير والسياسات والطرق المحاسبية والتغييرات فيها، ويأتي ذلك بغرض تعزيز صورة أداء الشركة المالي من خلال النظر إلى كل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إضافة إلى الربحية.

(2-3-2): دوافع وأهداف تمهيد الدخل :

تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل في المنشآت, وذلك بهدف تحقيق العديد من المزايا والمنافع لها (Bauman and Shaw, 2006) حيث تناول الباحثون في موضوع تمهيد الدخل الدوافع والأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال المحافظة على مستوى معين من الدخل(Herrman, et.al., 2003) عن طريق العديد من الأساليب والتقنيات المحاسبية.

"وعليه فإن دوافع المديرين لتمهيد الدخل تعتمد بشكل خاص على توقعات لديهم كانوا يرغبون في نقلها, حيث يتم اللجوء لتمهيد الدخل إستناداً لفهم المديرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية ليتم إستخدامها والإستفادة منها في عملية صنع القرار"(أبو غنيم, 2016, ص15).

ومن خلال ما سبق وفي ضوء ما تم الرجوع إليه من دراسات وأدب سابق تناول موضوع دوافع الشركات لتمهيد الدخل يمكن ذكرها كما يلي :

1- مظهر الشركة الذي يتصف بالقوة أمام مستخدمي بياناتها الخارجيين وظهور إدارة الشركة أيضاً بالمستوى المطلوب والكفؤ أمام مستخدمي البيانات المالية (المطارنة، 2014).

2- تجنب الإبلاغ عن الخسائر في قوائمها المالية, وذلك يتم من قبل الإدارة سعياً منها لتجاوز المخاطر التي قد تنجم عند حدوث توقعات بأن ينحدر الدخل إلى ما دون الصفر في فترة مالية معينة, مما يضمن أن الإدارة تقوم بعملها المطلوب والذي يسعى إلى تحسين الكفاءة المالية على أتم وجه (Fels, 2015).

3- الزيادة في الأرباح المتحققة والمتوقعة من خلال زيادة الإستحقاقات والإحتياطيات بمعنى أنها تسحب أرباحاً مستقبلية لتحسن أرباح السنة الحالية, وبالمقابل عندما تحقق الشركات أرباحاً بشكل أكبر من الأرباح المتوقعة فإنها تقوم بممارسة تمهيد الدخل من خلال تخفيض الإستحقاقات المحاسبية بمعنى أنها تدخر جزءاً من أرباح السنة الحالية لإستخدامه في تحسين أرباح سنوات مستقبلية (Gaganis, et.al., 2016).

4- زيادة حقوق الإدارة المرتبطة بالأرباح مثل التعويضات وحقوق الخيارات المتعلقة بالأسهم والمكافآت حيث يكون تأثير تمهيد الدخل سلبي على الشركة، وبالمقابل يكون التأثير إيجابي على الشركة عندما تتسبب عملية تمهيد الدخل بتخفيض تكلفة رأس المال من خلال الحصول على التمويل بفوائد مخفضة، أما التأثير على المجتمع المحيط بالمنشأة والبيئة

فيساهم تمهيد الدخل في تخفيض التكاليف السياسية من خلال تخفيض المساهمة في تنمية المجتمع والبيئة والضرائب .(Stolowy and Breton, 2004)

5- تعد الحوافز والمكافآت الإدارية من العوامل التي تحقق التقارب بين أطراف المصالح، حيث أن وجودها يساعد الإدارة في بذل جهودها نحو تحقيق أكبر عوائد محاسبية ضمن خطة خاصة لهذه الحوافز سعياً لتحقيق المنفعة المتأتية للإدارة ولإصحاب المصلحة من المستثمرين والمساهمين (عبد، 2014)، من هنا يمكن إعتبار الحوافز الإدارية من العوامل الملائمة لإستخدام تمهيد الدخل في المنشآت، وذلك من خلال إستخدام سياسات محاسبية ينتج عنها زيادة في الدخل المعلن لها (حبيب، 2003).

من هنا تقوم الإدارة بالذهاب إلى إختيار طرق محاسبية تؤدي إلى أرباح أعلى وفي وقت مبكر، وذلك لزيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية مما يشكل توافقاً تاماً مع نظرية الوكالة والتي ترتكز بمفهومها أن الإدارة دائماً تسعى إلى زيادة منافعها الذاتية من خلال التأثير في الأرباح السنوية بإستخدام الطرق المحاسبية المعتمدة والمطبقة (غنيمي، 2011).

وعليه فإن الإتجاه نحو سلوك تمهيد الدخل يعتبر عاملاً مهماً، حيث أن الإنخفاض غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة إلى تحسين المستوى العام لجهودها لكسب هذه الحوافز ومن هذا المنطلق فإن توافر خطة للحوافز الإدارية يوجد دافعاً للإدارة لكي تهتم بتمهيد الدخل أكثر، من إهتمامها بزيادة دخل الفترة الحالية (أبوهلال، 2010).

وترى الباحثة بأن المكافآت والحوافز الإدارية تلعب دوراً مهماً في سلوك تمهيد الدخل، لا سيما عند القيام بإختيار البديل الأفضل من بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي مما يهدف إلى الحصول على هذه الحوافز والتي تأتي ضمن خطة ممنهجة يتم وضعها من قبل الإدارة العليا للإدارة التنفيذية والرامية إلى تعظيم المنفعة الذاتية والعامة.

6- يذهب العديد من المختصين إلى أن الشركات التي تعتمد في هيكلها التمويلي على نسب أعلى من الديون مقابل حقوق الملكية تلجأ إلى إختيار بعض السياسات المحاسبية التي تعود عليها بزيادة أرباحها المحققة وبالتالي تخفيض كلفة الحصول على القروض، والسعي وراء تحسين قيمتها السوقية بالمقارنة مع ما يشابهها من شركات أخرى، والتي تعتمد في هيكلها التمويلي على حقوق الملكية بنسبة أعلى، حيث تلجأ هذه الشركات إلى الطرق المحاسبية التي تنعكس على نسبتي السيولة والربحية فيها وتحسينها بالإيجاب (غنيمي، 2011).

وأن تمهيد الدخل فيها يؤدي إلى جذب الثقة من الدائنين وزيادتها، إضافة إلى باقي المستثمرين فيها حيث يعتبر هؤلاء بأن الشركة ستقوم بسداد إلتزاماتها في المواعيد المتفق عليها، وأن ثقتهم بإستقرار الدخل تؤدي إلى إمكانية توافر القروض للشركة بشكل مستمر، وعليه فإن تمهيد الدخل يعد سياسة يمكن من خلالها النظر إلى متوسط الديون وتأثيراتها بالدخل (عبد، 2014). كما وفي ذات السياق فإن نوع الملكية يعتبر عاملاً مهماً في دفع المستثمرين إلى الإستثمار في الشركات في حين ينظر إلى الشركات التي تساهم الحكومات في ملكيتها كمحل إهتمام أكبر من قبلهم، حيث أنها تخضع إلى الفحص المستمر والتدقيق من قبل الجهات الحكومية الرقابية المختلفة, الأمر الذي يؤدي إلى الحد من فسح المجال أمام الإدارة في إتخاذ الأنشطة الممهدة للدخل مقارنة بشركات القطاع الخاص (العبدالله والحسناوي، 2006).

أما إنتشار الملكية وقاعدتها(ملكية الأسهم) بشكل موسع فإن مدرائها يكونون في وضع أفضل للقيام في تبني طرق محاسبية تخدم مصالحهم، من هنا فإن سلوك تمهيد الدخل يزيد مع إتساع هذه القاعدة في الشركات (الخوري وشخاترة، 2014).

وهناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر في تمهيد الدخل كربحية الشركة، والأصول القابلة للإهتلاك، والضرائب المفروضة ونوع الملكية الخاص بالشركة وإنتشارها والأرباح الموزعة (أبوهلال، 2010).

7- إستقرار قيمة الأسهم للشركة في السوق حيث تلجأ الشركات إلى تمهيد الدخل عندما ترغب إدارتها تلبية إحتياجاتها المالية، وذلك من خلال بيع الأسهم إلا أن تذبذب أسعارها في السوق المالي قد يسبب العديد من المشاكل للإدارة، وعليه فإن إرتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة المنافع للمستثمرين وتحقيق رفاهيتهم (أبوغنيم، 2016).

8- الحد من مخاطر الإستثمار "يعمل تمهيد الدخل على الحد من درجات المخاطرة في إستثمارات الشركة، وذلك من خلال المحافظة على مستوى أرباح معينة" (أبوغنيم، 2016).

ومن هنا تستنتج الباحثة العديد من الدوافع التي تدفع الشركات إلى سلوك تمهيد الدخل ضمن المرونة المتاحة لها والتي تتجلى في إستقرار توزيعات الأرباح وزيادة ثقة المساهمين في الإدارة وإلى تخفيض المخاطر التمويلية وتنمية علاقة الشركة بمساهميها ودائنيها وذلك من خلال تخفيض تكاليف الإقتراض وأيضاً إلى مقابلة توقعات المحللين الماليين حول الأرباح، إضافة لسعي الشركات إلى الظهور بمظهر يتصف بالقوة أمام الأطراف ذات العلاقة معها، أما أهداف تمهيد الدخل فإنها تتجلى في العديد من النقاط كما يلي :

1- تعظيم قيمة حقوق المساهمين :

ويأتي هذا الأمر من خلال إستجابة الأسواق المالية لمعلومات الدخل الممهد وإرتفاع الأسعار السوقية لأسهم تلك الشركات حيث يساهم في توفير الحماية لأصحاب المصالح من المساهمين (Graham, et.al., 2005).

2- الأمان الوظيفي للمدراء التنفيذيين :

يلجأ المدراء التنفيذيين إلى تمهيد الدخل لضمان أمانهم الوظيفي وخلق حالة من التوازن على مستوى الإدارة. مما يساعد هؤلاء المدراء من إطالة مدتهم في إدارة الشركة والتقليل من فرص الإستغناء عن خدماتهم من قبل مجالس الإدارة إذا ما كان أداؤهم سيء (Charfeddine and Bouain, 2012).

3- جذب وإستقطاب المزيد من الأموال والمستثمرين للشركة :

يهدف تمهيد الدخل في الشركات دفع المستثمرين إلى ضخ المزيد من الأموال في الشركة وذلك بسبب القناعة المتولدة لديهم في إنخفاض المخاطرة وقدرة الشركة على الإستمرارية (Graham, et al., 2005). كما أن توفير بيانات منسقة تظهر معدلات نمو ثابتة ومنتظمة للدخل عبر الفترات المالية المتلاحقة التي تسهم في توجيه تنبؤات المستثمرين وتوقعاتهم بالإتجاه الذي ترغب به الإدارة ويحقق مصالحها (Markarian and Gill-De-Albornoz, 2012).

4- تحسين العلاقات مع العاملين والموردين :

يتم اللجوء إلى تمهيد الدخل بهدف تحسين العلاقات بين العاملين والموردين للمواد الأولية والمستلزمات السلعية وغيرهم من المتعاملين مع الشركة مما يحقق ضمان مميز للموردين (Chen, et.al., 2009).

5- تغيير الدخل من خلال إستخدام السياسات المحاسبية :

تقوم الإدارة في تغيير الدخل من واقع بياناتها المحاسبية المعروضة في قوائمها المالية بما يتفق مع أهدافها وذلك بهدف تحسين قيمة الشركة من خلال الإحتفاظ في مكتسبات فترة مالية

لفترات أخرى تكون فيها الأرباح متقلبة بشكل حاد دون أي إنتهاك للمعايير المحاسبة الدولية المتبعة (Zhang, 2016).

وبالتالي يمكن للباحثة تلخيص أهداف تمهيد الدخل بالنقاط التالية :

- تعظيم ثروة الإدارة وزيادة مكاسبها خاصة في ظل نظام المكافآت المبني على الأداء.
- زيادة الأمان الوظيفي للإدارة من خلال إقناع الأطراف ذات العلاقة بجودة العملية الإدارية وإستمرار أداء الشركات.
- ضمان الحصول على التدفقات النقدية اللازمة للشركة بتكاليف منخفضة نظراً لتصور الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين والدائنين بإنخفاض مخاطر الشركة.
- تحسين العلاقة بين الشركة وكل من الموردين والموظفين والجهات الأخرى التي لها تعاملات مع الشركة وتجنب المطالبة بزيادة الرواتب.
- الحصول على العديد من المزايا الضريبية والتعاقدية.
- تجنب التكاليف السياسية.

(2-4): العوامل التي تسهل ممارسة تمهيد الدخل :

ناقش منظرو الفكر المحاسبي عدة عوامل مختلفة تساعد عند وجودها إدارة الشركات على ممارسة عملية تمهيد الدخل كونها توفر غطاءً قانونياً لشرعية هذه الممارسة في بعض الحالات وظروف ملاءمة للإستفادة من تمهيد الدخل أحياناً أخرى، حيث يشكل عدم توفر هذه العوامل في بيئة الأعمال عائقاً أمام الإدارة وبالتالي عدم تمكنها من ممارسة تمهيد الدخل والمحافظة على حد

معين من السلوك المهني دون الوصول إلى مرحلة الغش والتضليل، ويمكن حصر هذه العوامل كما يلي :

1- مرونة تطبيق المبادىء المحاسبية :

تعتبر المرونة في تطبيق المبادىء المحاسبية أمراً طبيعياً ومقبولاً من مختلف الجهات ذات العلاقة, حيث تختلف الظروف البيئية المحيطة بالشركات وبالتالي قد لا تعتبر السياسات المحاسبية المطبقة في شركة معينة أو قطاع معين مناسبة لشركة أخرى.

وتسمح هذه المرونة لإدارة الشركات الفرصة لممارسة تمهيد الدخل. وقد تنبهت العديد من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة إلى السلوك الإداري تجاه مرونة تطبيق المعايير المحاسبية (Durtschi and Easton, 2005) وكما يلي :

- التركيز على عدم تحول المنشآت من خيار محاسبي إلى خيار آخر دون وجود مبررات لذلك التحول كصدور معيار محاسبي جديد أو الغاء بديل معين وغيرها من المبررات المقبولة.
- الطلب من الإدارة الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية عن عملية التحول من خيار محاسبي إلى آخر وبيان أثر هذا التحول بشكل يعطي صورة واضحة لإصحاب المصالح.
- البدء بإلغاء بعض البدائل المحاسبية بهدف الوصول إلى نموذج نظري متكامل للمحاسبة المالية ففي معايير المحاسبة الدولية تم إلغاء طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً عند إحتساب كلفة المبيعات، وطريقة توحيد المصالح (Pooling Method) عند

الإندماج بين شركتين وكذلك إلغاء طريقة الإنجاز الكلي في محاسبة عقود المقاولات (Dou, et.al., 2013).

وترى الباحثة أن هذه الإجراءات تحد من قدرة الإدارة على إستغلال الخيارات المحاسبية وتوجيهها نحو تحقيق الدخل الذي ترغب بتحقيقه لكن على الرغم من ذلك فإنه ما زال هناك العديد من البدائل التي يحق للإدارة الأختيار بينها خاصة عند بداية المشروع.

2- ضعف التدقيق الخارجي :

إن وجود ضعفاً في التدقيق الخارجي للشركات يفسح المجال أمام الإدارة لإستغلال ذلك الضعف والقيام بإدارة الأرباح بالطريقة التي يرونها مناسبة بما يحقق أهدافها حيث أن تنفيذ التدقيق الخارجي بمهنية عالية وإلتزام المدققين بقواعد السلوك المهني يقلص من إمكانية تلاعب الإدارة بالأرباح (Bauwhde and Willekens, 2000).

3- ربحية الشركات :

تعتبر ربحية الشركة من العوامل الضرورية حيث يعتمد عليها بشكل كبير عند القيام بتمهيد الدخل, ولا يمكن إتباع سلوك التمهيد عند وجود ربحية متدنية وضعيفة (العبدالله وآخرون، 2007)، فالشركات ذات الخسائر المتعاقبة على مر السنوات يكون أدائها ضعيف وأرباحها منخفضة، وعليه من الصعب أن تجد وسائل وأدوات للتمهيد، حيث غالباً ما تلجأ الى تعجيل أو تأجيل بعض المصروفات كمصاريف البحث العلمي والتدريب والتطوي، من هنا فكلما زادت ربحية الشركة كلما زادت الإحتمالات في إتباع سلوك تمهيد الدخل فيها وذلك بسبب توفر وسائل أخرى متعددة أمامها (ابراهيم، 2006).

4- المزايا الضريبية والتعاقدية :

يلعب تمهيد الدخل دوراً مهماً في تمكين الشركات من الحصول على العديد من المزايا ومن أهمها المزايا الضريبية والمزايا التعاقدية وعقود مكافآت الإدارة، إضافة إلى إستغلال تخفيض الضرائب من خلال النظر إلى المسؤولية الضريبية (Rydqvist, et.al., 2014).

(2-5) : أساليب وتقنيات تمهيد الدخل :

تم الإشارة في الفكر المحاسبي إلى العديد من الأساليب والتقنيات التي تتبعها الإدارة للوصول إلى أهداف محددة مسبقاً بحيث يتم إستخدام الأسلوب الذي يحقق النتائج التي ترغب بها الإدارة وفيما يلي بعض الأساليب والتقنيات المستخدمة لغايات تمهيد الدخل وهي كالآتي :

1- تصنيف بنود قائمة الدخل :

ويتم إستخدام هذا التصنيف من قبل الإدارة للتأثير على الدخل المعلن من الأنشطة التشغيلية، بهدف تقليل الإنحرافات غير المتوقعة وذلك من خلال القيام بتصنيف البنود غير العادية ضمن الأنشطة الإعتيادية في الشركة (المطارنة، 2014).

2- الإهتلاك :

ويمكن من خلال الإهتلاك القيام بتغيير أعمار الأصول لتنفيذ تمهيد الدخل، حيث أن عملية تغيير طريقة الإهتلاك من الممكن أن ينظر إليها بأنها سياسة محافظة، لا سيما بأن التحول من طريقة إلى أخرى يجب أن يتم من خلال الرجوع إلى المعايير

المحاسبية، ومن هنا فإن عملية التحويل هذه تساهم في زيادة أو تخفيض الدخل المتحقق (العازمي، 2013).

3- تكوين المخصصات :

تلجأ الشركات في نهاية الفترة المالية بتكوين مخصصات وذلك بهدف مواجهة إلتزامات متوقعة، ونظراً لأن هذه المخصصات لا تكون محددة القيمة بصورة نهائية فإن الشركة تلجأ لتكوين هذه المخصصات بقيم تقديرية، مثل مخصصات القضايا وغيرها من المخصصات الأخرى مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والضرائب المستحقة، والقروض المدينة، إضافة إلى إلتزامات الكفالات المطلوبة (Van pragg, 2001).

4- الإحتياطيات :

ويتم إستخدام الإحتياطيات عند القيام بتطبيق تمهيد الدخل بهدف إقتطاع نسب محددة من ربح الشركة المتحقق في السنوات ذات الأداء الجيد ليتم عكسها لاحقاً في السنوات الأخرى ذات الأداء غير الجيد (العازمي، 2013).

5- التلاعب في المبيعات :

وتمارس الإدارة إسلوب التلاعب بعملية الإعتراف والقياس المتعلقة بالمخزون المباع أو بالأرصدة المحتفظ بها لديها وكما يلي :

1- تعجيل توقيت عملية البيع: بحيث يتم الإعتراف بإيرادات المبيعات قبل إكتمال الشروط اللازمة للإعتراف.

2- زيادة الإنتاج في ظل إنخفاض الأسعار.

3- تسهيل شروط البيع بالآجل: وتهدف هذه السياسة إلى زيادة حسابات الذمم المدينة مما يعني رفع رأس المال العامل وكذلك زيادة الإيرادات دون أن يقابلها زيادة في التدفقات النقدية التشغيلية (Matsuura, 2008).

6- مصاريف الإطفاء :

تلجأ الشركات إلى تخفيض الدخل من خلال الإطفاء للمصاريف قبل مدة الإستحقاق، والعكس صحيح ويتم تأجيلها بالعادة إلى الفترات الجيدة، ومن الأمثلة عليها مصاريف التأسيس (العازمي، 2013).

7- المصاريف والإيرادات غير المستحقة :

تلجأ الشركات إلى الإعتراف بهذه الإستحقاقات لأغراض تمهيد الدخل حيث يتم الإعتراف بالمصاريف بحسب متطلبات المعايير المطبقة فيها (المطارنة، 2014).

8 - زيادة الإنتاج من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة :

تتبع الشركات هذه الطريقة بهدف الإستفادة من الكلف المنخفضة للمواد المشتراه سواء المواد الأولية التي تدخل في الصناعات أو البضائع حيث أنه كلما زادت كمية البضاعة (المواد المشتراه) كلما إستطاعت المنشاة من الحصول على سعر أقل (Matsuura, 2008).

وقد تناولت الباحثة مصطلح الشركات في دراستها الحالية كون أن البنوك التجارية تعد أحد أشكال الشركات التجارية والتي أشار إليها قانون الشركات الأردني الصادر، إضافة إلى السوق المالي الأردني (http://www.exchange.jo).

(2–6): الأداء والأداء المالي :

(2–6–1): الأداء :

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم المهمة في كافة المجالات والعلوم, حيث تتعدد وتختلف مجالات الأداء في المنشآت بحسب طبيعة الأنشطة التي تقوم بها, ويقسم الأداء بشكل أساسي إلى قسمين رئيسيين وهما :

- **الأداء المالي** : حيث يعد من المقاييس المهمة للحكم على نتائج أعمال المنشآت وطبيعتها, وعليه فإن عدم تحقيق المشآت لإداء مالي كما هو مطلوب يعرضها للعديد من المخاطر والتي من أهمها خطر عدم البقاء والإستمرارية, أما عند وجود أداء جيد ومتفوق فإن هذا الأمر يضمن لها تحقيق أكبر ميزة تنافسية.
- **الأداء غير المالي** : يتم التركيز في هذا الأداء على المقاييس غير المالية لقياس أداء المنشآت, والذي يقوم على عدة مؤشرات تشغيلية مثل تقديم الخدمات والمنتجات الجديدة, إضافة إلى الحصة السوقية (عبيد الله, 2015).

ولتقييم الأداء لجميع مستويات الإدارة بشكل واضح فلا بد من وجود مقاييس ومؤشرات خاصة لقياسه, لذا بدأ الأهتمام بتصنيف القوائم المالية وفصل الحسابات بحيث يمكن الحصول على مؤشرات عن أداء إدارة المبيعات أو إدارة التسويق أو المشتريات وغيرها من الإدارات بشكل واضح وتفعيل الرقابة على الأداء التي تمكن أصحاب المصالح والإدارة العليا من تحديد الواجبات والمسؤوليات للعاملين والحكم على أداء الشركة بشكل عام (قلعاوي، 2008، ص15).

وكون البنوك تعد من أهم المنشآت التي تلعب دوراً هاماً في إقتصاد الدول لما لها من سيطرة كبيرة على عمليات الإستثمار والتمويل في مختلف القطاعات فقد تم إيلاء الأداء فيها أهمية كبيرة وإستخدمت العديد من المؤشرات والمقاييس المالية وغير المالية التي تمكن أصحاب المصالح من تقييم إستثماراتهم ولغايات هذه الدراسة فقد تمثل المتغير التابع بالأداء في البنوك الأردنية والذي سيتم قياسه من خلال إحتساب (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, العائد على السهم) وكما يلي :

(2-6-2): الأداء المالي :

يعتبر الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية والمهمة في بيئة الأعمال, وذلك لدوره في إيصال الصورة الواضحة لجميع الأطراف ذات العلاقة ولإصحاب المصالح لتمكينهم من إتخاذ قراراتهم المختلفة وحسن إستغلالها للموارد المالية في المنشأة, والحكم على مدى نجاح هذه الإدارة في أعمالها.

مفهوم الأداء المالي :

وردت العديد من التعريفات الخاصة لمفهوم الأداء المالي, حيث يتم تناول هذا المفهوم في العديد من الدراسات, إلا أنه لا يوجد إجماع على تعريف واحد ومحدد له, وعليه ستتناول الباحثة أبرز التعريفات لمفهوم الأداء المالي فيما يلي :

يعرف الأداء المالي على أنه " تلك العملية التي يتم من خلالها إشتقاق وإستكشاف حزمة من المؤشرات الكمية والنوعية حول أنشطة أي مشروع إقتصادي, حيث يهتم في تحديد خواص الأنشطة المالية والتشغيلية للمشروع, وذلك من خلال إستخراج معلومات من القوائم المالية ومن مصادر أخرى, ليتم إستخدامها فيما بعد في عملية التقييم المالي "(مطر, 2006, ص3).

وعرف آخرون الأداء المالي على أنه " ذلك القياس الخاص لأداء الوحدات الإقتصادية من خلال الإعتماد على النتائج المتحققة في نهاية الفترة المالية والتي غالباً ما تكون سنة ميلادية واحدة, وذلك للوقوف على الأسباب المؤدية لتلك النتائج والقيام بإقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أية عوائق وذلك بهدف الوصول إلى أداء جيد مستقبلاً (الحداد وأحمد, 2005, ص161).

في حين يمكن تعريفه على أنه " حصيلة نشاط المنشاة خلال فترات سابقة, ويمكن قياسة من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي, وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن وضع المنشأة المالي, ومدى كفاءة الإدارة في إستغلال وتخصيص الموارد المتاحة, إضافة إلى اللجوء لهذه النتائج في عملية إتخاذ القرارات (عبيد الله, 2015, ص46).

ويعرف الأداء المالي على أنه وصف يعكس الوضع القائم في الشركات، حيث يتم من خلاله إيصال التفصيلات الدقيقة لإستخدامات الأصول فيها ودراستها بشكل معمق، إضافة إلى دراسة المطلوبات وصافي حقوق المالكين وكل من الإيرادات والمصروفات (Vaidean, 2014).

ويعرف أيضاً على أنه " ذلك الإنعكاس الحقيقي للمركز المالي للشركات والمتمثل في فقرات الميزانية العمومية وما تظهره من أرقام تشير إلى الأرباح والخسائر وتمثل الموجودات وحقوق الملاك في فترة زمنية معينة "(ذيب، 2015).

وبهدف قياس الأداء المالي في البنوك يتم إستخدام العديد من المؤشرات والنسب التي تمكن أصحاب المصالح من الحكم على أداء الإدارة والإطمئنان على إستثماراتهم وكذلك التعرف على قدرة البنوك على الإستمرارية وتلبية إلتزاماتها في الأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى مستويات السيولة والمرونة المالية التي تمكنها من تسيير أنشطتها وتفادي العسر المالي وخطر الإفلاس والتصفية، بالإضافة إلى تحقيق عوائد معقولة للمستثمرين (كراجه، 2010، ص26).

تكون البنوك في حالة التوازن عندما تستخدم أصولها بشكل يحقق لها السيولة المطلوبة وأكبر عائد ممكن في آن واحد وبالشكل الذي يمكنها من تلافي فقدان فرصة توظيف الأموال في حال إرتفاع نسبة السيولة لديها (آل شبيب، 2015) وللوصول إلى المؤشرات المالية التي تقيس أداء البنوك يتم في الغالب إستخدام أرقام عناصر القوائم المالية لإحتساب هذه النسب والمؤشرات فمن قائمة الدخل يتم إستخراج الإيرادات والمصاريف ومجمل الربح وصافي الربح ومن قائمة المركز المالي يتم إستخراج الأصول الثابتة والمتداولة والإلتزامات طويلة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل وكذلك بنود حقوق الملكية.

بالإضافة إلى المعلومات التي يتم إستخدامها من التدفقات النقدية الداخلة والصادرة المبينة في قائمة التدفقات النقدية وسوف تبين الباحثة أدناه بعضاً من هذه النسب والمؤشرات التي تستخدم في قياس الأداء المالي.

- **الربحية Profitability:** يعتمد المحللون الماليون وأصحاب المصالح على المؤشرات الخاصة بالربحية عند تقييمهم لأداء البنوك مما يدفع إدارة البنوك للسعي الحثيث إلى تحسين وتضخيم مبالغ عناصر القوائم المالية التي تشير لهذه المؤشرات وتدخل في عملية إحتسابها.

وتتمثل الربحية بناتج قسمة مجمل الربح إلى صافي الإيرادات، حيث تعد زيادة نسبة الربحية بالمقارنة مع الوحدات الأقتصادية العاملة في نفس القطاع مؤشراً على كفاءة الأنشطة التشغيلية في البنك بإعتبار أن نسبة تكلفة الخدمات المقدمة من البنوك إلى صافي الإيرادات تعد أقل من نسب المنافسين. وكذلك يتم التعرف على الربحية من خلال نسبة صافي الربح Net Profit Margin التي ينتج عن قسمة صافي الربح إلى صافي

الإيرادات. والتي تعبر عن قدرة البنك على تحقيق الربح بعد إحتساب المصاريف الأخرى كالتسويقية والبيعية وغيرها (آل شبيب، 2015).

وتلعب الربحية ونسبها دوراً مهماً في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث أن الربحية تعد أمراً ضرورياً لهذه البنوك وذلك لتغطية التكاليف التشغيلية فيها وتزيد من مكانتها في النمو الأقتصادي في الدول وتشجع الإستثمارات فيها وكلما إنخفضت ربحية البنوك قد يؤدي ذلك إلى الفشل مما قد يخلق لهذه البنوك بعض الأزمات (Ongore, 2013).

- معدل العائد على الأصول (ROA) :

تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى ربحية الأصول أو مدى ما تنتجه هذه الأصول بشكل نهائي من الأموال المتاحة للإدارة، حيث تعد من أهم المقاييس الأساسية للربحية (Lawrence and Gitman, 2002). كما ويعتبر العائد على إجمالي الأصول أساساً لقياس كفاءة الشركة والإدارة في قدرتها على إستخدام أصولها إستخداماً أمثل (Gibson, 2011)، وذلك لتحقيق تعظيم لإرباح أصحاب المصالح من المساهمين والمستثمرين، حيث يتم الإعتماد في هذا العائد بشكل كبير على كل من نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في عملية الإنتاج، وعليه فإنه يستخدم لمقارنة الأداء بين الشركات المتشابهة في القطاعات وذلك لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن إستثمار الأصول، حيث تتشكل الأصول من مجموع المطلوبات ورأس مال الشركة (اعويطيل، 2015).

ويتم قياس العائد على الأصول من خلال المعادلة الآتية (Gibson, 2011) :

معدل العائد على الأصول = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي الأصول × 100%

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):**

يقيس العائد على حقوق الملكية العوائد المتحققة من أموال المالكين المستثمرة في الشركة من خلال الأسهم العادية أما إذا وجدت أسهم ممتازة فإنه يتم طرحها، حيث تتمثل هذه النسبة من حقوق الملكية والتي تتكون من رأس مال الأسهم العادية والإحتياطيات والأرباح المتبقية (النعيمي والتميمي، 2008)، ويرى آخرون بأن العائد على حقوق الملكية يعبر عن العلاقة بين الأرباح الصافية وحجم الإستثمارات من جانب المالكين في الشركة، وبهذا فإنه يقيس العائد لكل دينار يتم إستثماره في الشركة من جانب الأسهم العادية، وعليه فإنه يعتبر من مؤشرات الأداء الشائعة المستخدمة في التحليل المالي وذلك لأنه يقيس ربحية هيكل رأس المال في الشركة (أبوغنيم، 2016).

ويتم إحتساب معدل العائد على حقوق الملكية بحسب المعادلة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح ÷ متوسط إجمالي حقوق الملكية × 100%

ويشير آخرون بأن هذا العائد يعتبر أيضاً من المؤشرات المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء الإستراتيجي للشركة، حيث يقيس كفاءة الإدارة في إستخدام وإستغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح (الزبيدي، 2011).

- **ربحية السهم (EPS) :**

ينظر إليه من خلال العائد على ربحية السهم العادي والذي يعتبر ذو أهمية بالغة لحملة الأسهم والمستثمرين الحاليين في الشركة والمستثمرين المتوقعين المستقبليين إضافة إلى محللي الإدارة المالية أيضاً، ويعد العائد على الأسهم أحد المقاييس المهمة للأداء الكلي في الشركة، حيث يمكن تحليل تطورها عبر الزمن من خلاله، ويمكن إستخدام ربحية السهم عند مقارنة العائد على

ربحية السهم للشركة مع العائد للشركات الأخرى العاملة في نفس المجال والتي تقوم بالأنشطة نفسها (الرمحي، 2011).

- **التدفقات النقدية التشغيلية (CFO):**

تعرف التدفقات النقدية على أنها الأرباح المولدة من أنشطة الشركة التشغيلية، حيث عرفها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) على أنها " صافي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الرئيسية للشركة والتي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي فيها بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية" (IAS, NO.7, 2010, p:2)، ويتم إستخراج هذه النسبة عادة من قائمة التدفقات النقدية من الجانب التشغيلي من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها، حيث تعطي هذه النسبة مؤشراً على قدرة الشركة على سداد ديونها والوفاء بإلتزاماتها من تدفقاتها النقدية وقياس درجات المخاطرة في الشركة، إذ وتعتبر أيضاً مؤشراً يقيس قدرة الوحدة الإقتصادية على إنتاج وتوليد النقدية من نشاطها الرئيسي (اعويطيل، 2014).

(2-7): الدراسات السابقة :

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تمهيد الدخل والأداء المالي، نذكر هُنا بعض هذه الدراسات العربية ثم الأجنبية مرتبة حسب تواريخهم من الأقدم إلى الأحدث:

- **دراسة المومني (2006) بعنوان :**

تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في إستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في إستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح على كافة قطاعات العمل الإقتصادية والمتمثلة في كل من القطاع (الصناعي والخدماتي وقطاع البنوك والتأمين) وقد إختبرت الدراسة تأثير كل من العوامل المتمثلة في (حجم الشركات وربحيتها وسيولتها ومديونتها والتدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية, ومعدل نموها ونسبة ملكية كبار المستثمرين فيها إضافة إلى نوع تقرير المدقق عليها), وأعتمدت الدراسة على المنهج الإختباري والميداني من خلال التحليل المالي وتوزيع إستبانة خاصة للمستثمرين, وقد شملت الدراسة (70) شركة مدرجة في بورصة عمان, وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي كان من أبرزها أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح من خلال إستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية إضافة إلى وجود تباين بممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل المختلفة.

إضافة إلى وجود علاقة عكسية ما بين إدارة الأرباح وكل من حجم الشركة والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتقرير المدقق وسيولة الشركة, ووجود علاقة طردية قوية بين إدارة الأرباح وربحية الشركة. كما وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ما بين إدارة الأرباح ومعدل المديونية ونسبة ملكية كبار المستثمرين ونمو الشركة.

- **دراسة حمد وأبو نصار (2013) بعنوان :**

أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وإختبار أثر حجم الشركة ونوع القطاع على عملية تمهيد الدخل. وتكونت عينة الدراسة من (70) شركة تتمثل في (44) شركة صناعية و(26) شركة خدمية للفترة بين (1996-2005). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بعض الشركات الأردنية تمارس عملية تمهيد الدخل، حيث ظهر تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في القطاعين وبنسب مختلفة، وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية وشركات الخدمات في سلوك تمهيد الدخل بإستخدام مقاييس الدخل المختلفة بإستثناء مجمل الربح كمقياس للتمهيد.

- **دراسة عبد (2013) بعنوان :**

أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم, دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في المصارف العراقية وأثر هذا السلوك فيها, حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف العاملة في العراق والبالغ عددها 21 مصرف, بينما بلغت عينة الدراسة 10 مصارف تم إختيارها بناءاً على مدى توفر البيانات اللازمة لإعداد كشف التدفقات النقدية خلال السنوات (2008-2010). وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة والتي كان من أهمها أن تمهيد الدخل يعمل على توليد حالة من عدم الثقة بين كل من المصرف والمستثمرين, إضافة إلى زعزعة هذه

الثقة كما أظهرت أيضاً بأن العائد غير العادي قد يتحقق عندما تطول الفترة الزمنية بين إغلاق الحسابات الختامية وتاريخ إصدار القوائم المالية, وذلك نظراً للإشاعات التي قد تصدر خلال تلك الفترة.

- دراسة (أبو غنيم, 2016) بعنوان :

أثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تمهيد الدخل وأثره على مؤشرات الأداء والمتمثلة في كل من (مؤشرات الربحية, مؤشرات الكفاءة التشغيلية, وتكلفة حقوق الملكية) للشركات الصناعية الاردنية, وأشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان, حيث بلغت عينة الدراسة 48 شركة صناعية, وقد إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل لنتائج الدراسة المرجوة.

وقد خلصت الدراسة للعديد من النتائج والتي كان من أبرزها وجود أثر لممارسة تمهيد الدخل في الشركات على المؤشرات الربحية, والمتمثلة في كل من مؤشر العائد على الأصول وربحية السهم, إضافة إلى وجود أثر لتمهيد الدخل على مؤشرات الكفاءة الإنتاجية وتكلفة حقوق الملكية.

-دراسة (Michelson .et.al., (2000 بعنوان :

The Relationship between the Smoothing of Reported Income and Risk- Adjusted Returns.

هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين تمهيد الدخل في تقارير مخاطر العوائد المعدلة. حيث تم إختبار مدى إستجابة سوق الأسهم لمقاييس الأداء المحاسبية للشركات التي تعلن في تقاريرها عن أرباح ممهدة, تم إختبار الشركات بإستخدام متوسط العوائد غير العادية التراكمية لعينة مكونة من 243 شركة في السوق الأمريكي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن

متوسط العوائد غير العادية التراكمية للشركات التي تعلن عن دخول ممهدة أعلى من الشركات التي لاتمهد دخلها, وعند الأخذ بعين الإعتبار الحجم وجد أن العوائد السوقية أعلى في الشركات صغيرة الحجم مقارنة مع الشركات الكبيرة, وأن الشركات كبيرة الحجم يكون التمهيد فيها بصورة أعلى, وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع القطاع وتمهيد الدخل, وأيضاً هناك علاقة معنوية قوية بين متوسط العوائد العادية المتراكمة وكل من تمهيد الدخل, وحجم الشركة, ونوع القطاع.

- دراسة (Hejazi, et.al., (2011 بعنوان :

The Impact of Earning Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة الأرباح وتمهيد الدخل على تقديم أداء الشركات الإيرانية, حيث إشتملت الدراسة على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية, وقد بلغت عينة الدراسة (96) شركة والتي تم الرجوع لبياناتها المالية المدققة, وقد إستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتاجئها المرجوة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها عدم وجود أثر لتمهيد الدخل أو لجودة الأرباح على أداء الشركات الإيرانية.

- دراسة (Luqman and Fakher , 2012) بعنوان:

An Association Between Income Smoothing, Income Tax and Porfitability Ratios In Karachi Stock Exchange: An Epirical Inrestigation.

هدفت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين تمهيد الدخل وضريبة الدخل ونسب الربحية والمتمثلة في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية, وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات

العامة في باكستان وبلغت عينة الدراسة 168 شركة مدرجة في سوق كراتشي للأوراق المالية وقد صنفت الدراسة الشركات بالإعتماد على نموذج (Eckel, 1981) للشركات الممهدة والغير ممهدة.

وقد خلصت الدراسة في نتائجها التي كان من أبرزها وجود علاقة بين تمهيد الدخل وضريبة الدخل إضافة إلى وجود علاقة بين تمهيد الدخل ونسب الربحية في الشركات عينة الدراسة.

- **دراسة (Linda, H. C. (2013 بعنوان :**

Incom Smoothing, Information Uncer Tainty, Stock Returns, and Cost of Equity.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تمهيد الدخل على عدم تأكد المعلومات المحاسبية, عوائد الأسهم وتكلفة حقوق الملكية في الشركات المدرجة في السوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية, حيث إشتملت عينة الدراسة على مجموعة من الشركات العاملة في السوق الأمريكية.

وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائجها والتي كان من أبرزها أن تمهيد الدخل من خلال الإعتماد على المستحقات والمستحقات التقديرية تميل للحد من عدم التأكد من معلومات الشركة, إضافة إلى تقلب عوائد الأسهم وتشتت توقعات المحللين للأرباح, وخطأ التنبؤ بالأرباح من قبل هؤلاء المحللين, وقد أظهرت الدراسة أيضاً إلى أن تمهيد الدخل يتم من خلال تسعير أسهم الشركات مع علاوة, وأن الشركات الممهدة للدخل ينتج لديها عوائد غير عادية حول إعلان الأرباح, في حين بينت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن تمهيد الدخل يقلل ضمناً تكلفة حقوق الملكية أو العوائد المتوقعة على المدى القصير.

(2-8): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة المواضيع ذات العلاقة بظاهرة تمهيد الدخل والأداء المالي, وقد ساهمت الدراسات السابقة بشكل كبير في إغناء موضوع الدراسة الحالية, سواء كان ذلك في مراحل تحديد متغيرات الدراسة وتعريفها, أو في تحديد متغيرات مشكلة الدراسة, إلا أن هناك أوجه شبه وإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

بالنسبة لأوجه الشبه فمنها أن هذه الدراسة مثل جميع الدراسات السابقة تناولت موضوع ظاهرة تمهيد الدخل كمتغير رئيسي للدراسة.

أما أوجه الإختلاف التي جعلت هذه الدراسة تمتاز عن الدراسات الأخرى على حد علم الباحثة هي عينة الدراسة المتمثلة في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي يعد ثاني أكبر بنك في المملكة فقد بلغ عدد فروعه حتى نهاية عام 2013م (111) حيث بدأ عمله كبنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني ثم تحول إلى بنك تجاري شامل وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية حيث حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تعزيز قاعدة رأسماله من خلال تعزيز إحتياطياته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية 1039 مليون دينار (أي ما يعادل 1.5 مليار دولار) كما هو الوضع في نهاية عام 2015, كل هذه الأسباب أدت إلى إختياره عينة للدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

- ❖ **(3−1): المقدمة**
- ❖ **(3−2): منهج الدراسة**
- ❖ **(3−3): مجتمع وعينة الدراسة**
- ❖ **(3−4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات**
- ❖ **(3−5): متغيرات الدراسة**
- ❖ **(3−6): المعالجات الإحصائية**

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3-1): المقدمة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة 2010- 2014، ويتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات، المعالجة الإحصائية.

(3-2): منهج الدراسة :

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية بالإضافة إلى البيانات المالية والتقارير الصادرة عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل، حيث تم جمع المعلومات وإختبار صحة الفرضيات التي إفترضتها الباحثة في هذه الدراسة وذلك للوصول إلى النتائج والتوصيات التي تحقق أهداف الدراسة وتقوم بالإجابة عن أسئلتها.

(3-3): مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من بنك الإسكان للتجارة والتمويل, حيث إعتمدت الباحثة على إختيار عينة قصدية لمعرفة أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي بإعتماد القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة من (2010-2014).

- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل:**

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وقد بدأ البنك عمله كبنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار، وبعد مرور 24 عاماً على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها في عام 2006 حيث أصبح 252 مليون دينار أردني (أي ما يعادل 355 مليون دولار)، وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تعزيز قاعدة رأسماله من خلال تعزيز احتياطياته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية 1039 مليون دينار (أي ما يعادل 1.5 مليار دولار) كما هو الوضع في نهاية عام 2015 (http://www.hbtf.com).

ويسعى بنك الإسكان للتجارة والتمويل إلى عكس رؤيته بأن يكون البنك الأفضل للعملاء، إضافة إلى السعي نحو تحقيق أهدافه والمتمثلة بتقديم خدمات بنكية مبتكرة وحديثة وتتسم بالجودة العالية لكافة القطاعات مع مواكبة جميع المستجدات في الأسواق المالية. كما يعتمد البنك إدارة الجودة الشاملة وذلك لتعزيز قيمة البنك المالية، وتحقيق زيادة مستمرة في العائد على حقوق الملكية، وتدعيم مكانته الإجتماعية، وصولاً إلى قيادة وريادة في السوق المصرفية المحلية والإقليمية.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الأردني فقد بلغ عدد فروع بنك الإسكان حتى نهاية عام 2013م (111) فرع عامل في المملكة (البنك المركزي الأردني، 2013). وعليه فلا بد للباحثة من إستعراض أهم الأرقام المالية حيث بلغ مجموع موجودات البنك 7.6 مليار دينار

أردني، أما أرباحه قبل الضريبة فقد بلغت 162.1 مليون دينار اردني و123.9 بعد الضريبة أما حقوق الملكية فقد بلغت 1038 مليون دينار أردني. في حين بلغت نسب السيولة 170% وهي أعلى نسبة مطلوبة في تعليمات البنك المركزي الأردني، في حين إرتفع العائد على الموجودات 1.7 % والعائد على حقوق الملكية 11.8% .

(3-4): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات :

لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفرضيات فإن الباحثة تعاملت مع نوعين من البيانات وهي كل من :

- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من التقارير والقوائم المالية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل والمنشورة على موقع سوق عمان المالي على الموقع التالي : http://www.ase.com.jo/ar .
- **المصادر الثانوية:** تم الإعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بتمهيد الدخل المحاسبي والأداء المالي، والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة، الوثائق، الدراسات الجامعية، المصادر الإلكترونية، قواعد البيانات المختلفة لتغطية الجانب النظري من الدراسة وبناؤه.

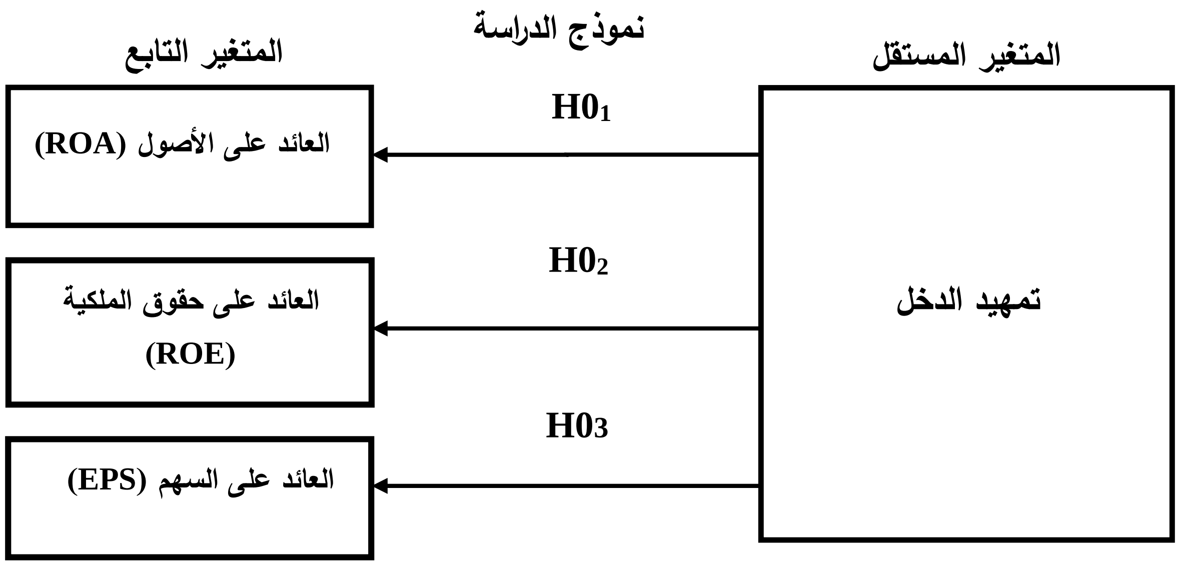
(3-5): متغيرات الدراسة:

يبين الشكل رقم (1) نموذج الدراسة والذي يتكون من :

المتغير المستقل: تمهيد الدخل

المتغير التابع: الأداء المالي (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, العائد على السهم)

شكل رقم (1)



نموذج الدراسة من إعداد الباحثة بالإعتماد على الدراسات السابقة :

- دراسة الخوري وشخاترة (2014)
- دراسة حمد و أبو نصار (2013)

(3-6): المعالجات الإحصائية:

إستخدمت الباحثة في هذه الدراسة برمجية (Eviews) لمعالجة البيانات وذلك للسعي في الإجابة عن أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها بعد تفريغ المؤشرات والنسب المالية من القوائم المالية إلى جداول البرنامج، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي والمتمثل في (المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري).
2. معامل التباين.
3. تحليل الإنحدار البسيط.
4. معامل إرتباط بيرسون.
5. إختبار التوزيع الطبيعي.
6. إختبار الإرتباط الذاتي.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي للدراسة وإختبار الفرضيات

- ❖ (4−1): المقدمة
- ❖ (4−2): تحليل بيانات الدراسة
- ❖ (4−3): الإرتباط بين متغيرات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات

(4-1): المقدمة:

يستعرض هذا الفصل من هذه الدراسة نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة التي إعتمد فيها من خلال العديد من التحاليل الخاصة لكل متغيرات الدراسة، كما يتناول الفصل إختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها بشكل مفصل.

(4-2): تحليل بيانات الدراسة:

حيث ستتناول الباحثة كل من تحليل تمهيد الدخل وتحليل إختبار الفرضيات بشكل مفصل وذلك للوصول إلى نتائج الدراسة المرجوة.

أولاً : تحليل تمهيد الدخل :

كما سيتم إستعراضه لاحقاً في الصفحة التالية .

جدول رقم (1)

نتائج تحليل نموذج De Angelo لتمهيد الدخل بالنظر إلى السنوات (2007-2014)

السنة	صافي الربح التشغيلي	التدفق النقدي التشغيلي	إجمالي المستحقات	نسبة إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول	نسبة المستحقات غير الإختيارية	نسبة المستحقات الإختيارية
2007	153,923,552	560,757,791	153,923,552			
2008	142,021,758	188,714,605	142,021,758			
2009	94501481	621,808,648	94501481	-0.097	-0.009	-0.088
2010	114798236	380,657,044	114798236	-0.044	-0.097	0.053
2011	133015791	229,703,228	133015791	-0.014	-0.044	0.029
2012	137945177	-161,625,431	137945177	0.043	-0.014	0.058
2013	145949308	514,317,076	145949308	-0.052	0.043	-0.095
2014	157905331	487,967,582	157905331	-0.046	-0.052	0.006

يتضمن الجدول رقم (1) البيانات اللازمة لإكتشاف تمهيد الدخل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة من 2010 – 2014م، وهي الفترة التي خضعت للدراسة وذلك بإستخدام نموذج دي آنجلو، حيث تضمن صافي الربح التشغيلي المتحقق في قائمة الدخل بالإضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية في البنك وذلك لإحتساب المستحقات الكلية والتي تمثل الفرق بين هذين البندين.

وللتمكن من إحتساب المستحقات غير الإختيارية تم إستخراج إجمالي الأصول من قائمة المركز المالي للسنوات التي يتطلب النموذج إستخدامها، حيث تم قسمة إجمالي المستحقات على إجمالي الأصول. كما يظهر في الجدول أعلاه.

جدول رقم (2)

تصنيف السنوات الخاضعة للدراسة حسب تمهيد الدخل

السنة	المستحقات الإختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية	متوسط المستحقات الإختيارية	تصنيف التمهيد
2010	0.053	0.088	0.055	غير ممارسة
2011	0.029	0.053	0.055	غير ممارسة
2012	0.058	0.029	0.055	ممارسة
2013	−0.095	0.058	0.055	ممارسة
2014	0.006	0.095	0.055	غير ممارسة

يتبين من واقع الجدول رقم (2) أنه قد تم التأكد من وجود تمهيد الدخل من عدمه في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من خلال إستخدام نموذج (De Angelo 1986) حيث تم إتخاذ القرار بناءاً على إعتبار إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية أكبر من المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية فيعد البنك ممارساً لتمهيد الدخل أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية أقل من المتوسط الحسابي للمستحقات فلا يعد البنك ممارساً لتمهيد الدخل ويتضح من واقع الجدول إن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمارس تمهيد الدخل خلال السنوات العامين (2012، 2013) في حين

لم يمارس تمهيد الدخل خلال السنوات الثلاث (2014,2011,2010) والتي أخضعت حساباتها للدراسة وفقاً للنموذج المطبق مع الإشارة إلى أن العديد من الدراسات قد توصلت إلى أن هناك فروقات في قدرة النماذج المستخدمة في الكشف عن تمهيد الدخل حيث إتضح أن هناك ممارسة لتمهيد الدخل وفقاً لنماذج معينة في حين إختلفت النتائج عند إستخدام نماذج أخرى.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول (3)

الإحصاء الوصفي لنسب الأداء المالي في بنك الإسكان للفترة (2010 - 2014)

المقياس	نسب الأداء المالي		
	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	العائد على السهم
الوسط الحسابي	1.565	10.094	0.370
القيمة القصوى	2.220	12.670	0.480
القيمة الدنيا	1.090	6.720	0.240
الإنحراف المعياري	0.3472	1.939	0.073

يعرض الجدول (3) وصفاً لنسب الأداء المالي السنوية في بنك الإسكان خلال فترة الدراسة (2010 – 2014)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي للعائد على الأصول (1.565)، وبإنحراف معياري (0.347)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.220)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها

(1.090)، كما بلغ المتوسط الحسابي السنوي للعائد على حقوق الملكية (10.094)، وبإنحراف معياري (1.939)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (12.670)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.720), وبلغ المتوسط الحسابي السنوي للعائد على السهم (0.370)، وبإنحراف معياري (0.073)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.480)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.240).

ثالثاً: إختبار ملاءمة النموذج :

يعتبر موافقة البيانات للنموذج الخطي من الفروض الإحصائية الواجب التأكد منها قبل القيام بإختبار الفرضيات، ولهذا قامت الباحثة بإجراء إختبارات ملاءمة النموذج المتوافقة مع إجراء الإختبارات المعلمية، المتمثلة بتحليل الإنحدار الخطي البسيط، وذلك لدراسة أثر المتغير المستقل تمهيد الدخل على نسب الأداء المالي، المتمثلة بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، ويعتبر إختبار التوزيع الطبيعي، وإختبار الإرتباط الذاتي من أهم الإختبارات المتعلقة بالسلاسل الزمنية الخاصة ببيانات بنك الإسكان للفترة (2010-2014)، ذلك على النحو التالي:

1- إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality

من شروط صلاحية النموذج الخطي General Linear Model (GLM) أن تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وقد كانت نتائج إختبار التوزيع الطبيعي على النحو التالي:

جدول (4)

إختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

المتغير	Jarque-Bera	p-value
تمهيد الدخل	0.839	0.657
العائد على الأصول	0.103	0.950
العائد على حقوق الملكية	0.483	0.785
العائد على السهم	0.392	0.822

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وهذا مؤشر على صلاحية البيانات للقيام بالإختبارات المعلمية.

2- الإرتباط الذاتي AUTOCORRELATION

من شروط الإنحدار خلو البيانات من مشكلة الإرتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود إرتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة Estimated Parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء إختبار (Durbin-Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً وإستخداماً، وتتراوح قيمة هذا الإختبار بين العددين (0 و 4). ويتم رفض وجود ظاهرة الإرتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي العدد 2، أو يقترب منه (Gujarati, 2004, 496). والجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات الدراسة، كما يلي:

جدول (5)

إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	Dl	du	النتيجة
H01-1	1.653	0.610	1.400	لايوجد إرتباط ذاتي
H01-2	1.492	0.610	1.400	لايوجد إرتباط ذاتي
H01-3	1.701	0.610	1.400	لايوجد إرتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الإرتباط الذاتي أي عدم وجود إرتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار.

رابعاً : تحليل إختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإستخدام الإحصاء الإستدلالي من خلال العديد من المعالجات الإحصائية والتي تأتي لغرض الإختبارات حيث تم إستخدام الإنحدار البسيط لقياس أثر المتغير المستقل والمتمثل في ممارسة تمهيد الدخل على المتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي

والمتمثل بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على الأسهم (EPS) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وكانت النتائج كما يلي:

- نتائج إختبار الفرضية الأولى والتي تنص على :
- **H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2014-2010)**

ولإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة في إستخدام نموذج الإنحدار البسيط والذي يهتم بدراسة أثر متغير مستقل كمي على متغير تابع كمي، حيث يمكن الإشارة لها من خلال دالة خطية خاصة كما يلي :

$$\mathbf{ROA = B_0 + B_1 * Inc.S + \varepsilon}$$

حيث :

Inc.s : تمهيد الدخل.

B_0 : ثابت

B_1: معاملات الإنحدار

ε: الخطأ العشوائي

جدول رقم (6)

تحليل الإنحدار لإختبار أثر تمهيد الدخل على العائد على الأصول

Variables	Coefficient B_1	Std. Error	T Value	Sig*	R^2	F Value	Sig*
Inc.S	1.475	0.141	10.424	0.002	0.973	69.127	0.002
B_0 ثابت الإنحدار	-0.012	0.142	-0.082	0.940			

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تمهيد الدخل) على المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (69.127)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.002) وهو أقل من 0.05، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.973) وهي تشير الى أن (97.3%) من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تمهيد الدخل)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الإنحدار (B_1=1.475) فهو يشير إلى أثر تمهيد الدخل على العائد على الأصول، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (10.424) وبمستوى دلالة (Sig = 0.002).

وعليه نرفض الفرضية الأولى ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2014)**

- نتائج إختبار الفرضية الثانية والتي تنص على:

- **$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2014)**

ولإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة في إستخدام نموذج الإنحدار البسيط والذي يهتم بدراسة أثر متغير مستقل كمي على متغير تابع كمي، حيث يمكن الإشارة لها من خلال دالة خطية خاصة كما يلي :

$$\mathbf{ROE = B_0 + B_1 * Inc.S + \varepsilon}$$

حيث :

Inc.s : تمهيد الدخل.

B_0 : ثابت

B_1: معاملات الإنحدار

ε: الخطأ العشوائي

وكما يبين الجدول (7).

جدول رقم (7)

تحليل الإنحدار لإختبار أثر تمهيد الدخل على العائد على حقوق الملكية

<table>
<tr><th>Variables</th><th>Coefficient B_1</th><th>Std. Error</th><th>T Value</th><th>Sig*</th><th>R^2</th><th>F Value</th><th>Sig*</th></tr>
<tr><td>Inc.S</td><td>10.395</td><td>1.081</td><td>9.620</td><td>0.003</td><td rowspan="2">0.967</td><td rowspan="2">66.058</td><td rowspan="2">0.003</td></tr>
<tr><td>ثابت الإنحدار B_0</td><td>-0.555</td><td>1.395</td><td>-0.398</td><td>0.717</td></tr>
</table>

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تمهيد الدخل) على المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (66.058)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.003) وهو أقل من 0.05، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.967) وهي تشير الى أن (96.7%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تمهيد الدخل)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الإنحدار (B_1=10.395) فهو يشير إلى أثر تمهيد الدخل على العائد على حقوق الملكية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (9.620) وبمستوى دلالة (Sig= 0.003)،

وعليه نرفض الفرضية الثانية ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2014-2010)**
- نتائج إختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على:
- **H03 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2014-2010)**

ولإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة في إستخدام نموذج الإنحدار البسيط والذي يهتم بدراسة أثر متغير مستقل كمي على متغير تابع كمي، حيث يمكن الإشارة لها من خلال دالة خطية خاصة كما يلي :

$$EPS = B_0 + B_1 * Inc.S + \varepsilon$$

حيث :

Inc.s : تمهيد الدخل.

B_0 : ثابت

B_1: معاملات الإنحدار

ε: الخطأ العشوائي

وكما يبين الجدول (8).

جدول رقم (8)

تحليل الإنحدار لإختبار أثر تمهيد الدخل على العائد على السهم

Variables	Coefficient B_1	Std. Error	T Value	Sig*	R^2	F Value	Sig*
Inc.S	0.395	0.051	7.718	0.005	0.954	63.004	0.005
ثابت الإنحدار B_0	-0.022	0.067	-0.328	0.765			

*** يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)**

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تمهيد الدخل) على المتغير التابع (العائد على السهم) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (63.004)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.005) وهو أقل من 0.05، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (R^2= 0.954) وهي تشير الى أن (95.4%) من التباين في (العائد على السهم) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تمهيد الدخل)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الإنحدار (B_1=0.395) فهو يشير إلى أثر تمهيد الدخل على العائد على السهم، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (7.718) وبمستوى دلالة (Sig = 0.005)،

وعليه نرفض الفرضية الثالثة ونقبل البديلة، التي تنص على أنه:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم في بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2014).**

(3-4) : الإرتباط بين متغيرات الدراسة :

للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين عناصر تمهيد الدخل المستخدمة في الدراسة والمتمثلة بـ (صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة) وعناصر الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الاصول (ROA)، العائد على السهم (EPS)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، تم إستخدام إختبار معامل إرتباط (بيرسون) Pearson Correlation، وكما يوضح الجدول (9).

جدول رقم (9)

معاملات الإرتباط بإستخدام إختبار (بيرسون) Pearson Correlation للتعرف على طبيعة العلاقة بين تمهيد الدخل ونسب الأداء المالي

Variables	NOP	EBT	ROA	ROE	EPS
NOP	1				
EBT	0.999**	1			
ROA	0.973**	0.969**	1		
ROE	0.947*	0.941*	0.979**	1	
EPS	0.962**	0.956*	0.977**	0.997**	.1

***دالة عند مستوى (0.05) ** دالة عند مستوى (0.01)**

يتضح من الجدول (9) أن هناك علاقة إرتباط إيجابي بين صافي الربح التشغيلي (NOP) ونسب الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على السهم (EPS)، كما ويتضح من الجدول (9) وجود علاقة إرتباط إيجابي بين صافي الدخل قبل الضريبة (EBT) ونسب الأداء المالي بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على السهم (EPS)، حيث يتضح من واقع معاملات بيرسون أن هناك إنخفاض في قوة العلاقة بين هذه المتغيرات بالمقارنة مع علاقة الإرتباط الظاهرة بين صافي الربح التشغيلي وعناصر الأداء المالي على الرغم من الإستمرار في نفس الإتجاه وهو إيجابية العلاقة وقد يعود ذلك للإختلاف في تأثر الدخل ببنود قائمة الدخل التي تتبع عملية إحتساب صافي الربح التشغيلي، وتسبق صافي الدخل قبل الضريبة .

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي ترى الباحثة بأن وجود أثر لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً ب(العائد على الأصول, العائد حقوق الملكية ,العائد على السهم) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل قد ينظر له بشكل إيجابي من قبل أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون الحاليون والمحتملون بإعتبار أن هناك تقارباً في معدلات النمو في العوائد مما يطمئن أصحاب المصالح على إستثماراتهم من ناحية وأن البنك يعد حساباته وفقاً لفرض الإستمرارية مما يعني أن أية عملية لتمهيد الدخل الإيجابي سوف تنعكس في السنوات اللاحقة بالإضافة إلى إنعكاسها الضمني على القيمة السوقية للسهم والتوزيعات النقدية والعوائد بشكل عام .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

- ❖ (5−1): المقدمة
- ❖ (5−2): مناقشة النتائج
- ❖ (5−3): التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1): المقدمة:

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لنتائج تحليل بيانات الدراسة ونتائج إختبار الفرضيات التي تم التوصل إليها في الدراسة، إضافة إلى طرح بعض التوصيات التي يقدمها الباحث في ضوء تلك النتائج.

(5-2): مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج إختبار الفرضيات وجود أثر لممارسة تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (2010-2014), وذلك على النحو التالي:

أولاً: أظهرت نتائج إختبار الفرضية الأولى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، حيث بلغت قيمة (F) (69.127) وبدلالة إحصائية (0.002) وقد يعزى ذلك إلى قيام الإدارة بممارسة تمهيد الدخل كإحدى ممارسات إدارة الأرباح, وذلك بهدف جعل قيم العائد على الأصول متقاربة أو متزايدة, خاصة في الفترات التي تقل فيها أرباح البنك, وذلك لأن هذه النسبة من أهم مؤشرات قدرة البنك من خلال الإدارة على إستغلال الأصول لتحقيق الأرباح.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أبو غنيم (2016) حيث خلصت الدراسة لوجود أثر للمارسة تمهيد الدخل في الشركات وعلى كل من مؤشرات الربحية المتمثلة بالعائد على الأصول.

ثانياً: أظهرت نتائج إختبار الفرضية الثانية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة (F) (66.058) وبدلالة إحصائية (0.003), وقد يعزى ذلك إلى قيام البنك بممارسة تمهيد الدخل كإحدى ممارسات إدارة الأرباح, وذلك بهدف جعل قيم العائد على حقوق الملكية متقاربة أو متزايدة, خاصة في الفترات التي تقل فيها أرباح البنك, وذلك لأن هذه النسبة تعتبر من أهم النسب التي يعتمد عليها المستثمر في تقييم إستثماراته في البنك, حيث أن إنخفاض هذه النسبة سيؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الأستثمار في البنك.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Luqman and Fakher, 2012) التي خلصت إلى وجود علاقة بين تمهيد الدخل ونسب الربيحة في الشركات المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية.

ثالثاً: أظهرت نتائج إختبار الفرضية الثانية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم، حيث بلغت قيمة (F) (63.004) وبدلالة إحصائية (0.005), وقد يعزى ذلك إلى قيام البنك بممارسة تمهيد الدخل كإحدى ممارسات إدارة الأرباح, وذلك بهدف جعل قيمة العائد على السهم متقاربة أو متزايدة, خاصة في الفترات التي تقل فيها أرباح البنك, وذلك بسبب أن هذه النسبة تعتبر من أهم النسب التي تحدد ربحية السهم في البنك, حيث أن زيادة قيمة العائد على السهم يشير إلى زيادة أرباح حصة المستثمر في البنك.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Linda H.C. (2013 التي توصلت إلى وجود أثر تمهيد الدخل المتمثل بعوائد الأسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي.

ترى الباحثة أن تحقق الظروف والبيئة الملائمة لإحداث تطوراً في عوائد البنك السنوية يقلل من إهتمام أصحاب المصالح بالبحث في موضوع ممارسة تمهيد الدخل من قبل الإدارة والتقليل من تبعات هذه الممارسات ما دامت النتائج لصالحهم.

(3-5): التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي :

1- ضرورة زيادة التعريف بسلوك تمهيد الدخل وإنعكاساته خاصة في الفترات التي تحقق بها البنوك الخسائر من خلال ورشات عمل لإصحاب المصالح وخاصة المستثمرون.

2- زيادة الإهتمام بالسعي نحو تأصيل الفكر المحاسبي من قبل المختصين في هذا المجال بهدف تقليص إستخدام الخيارات المحاسبية وبالتالي تقليص فرص الإدارة في تمهيد الدخل.

3- ضرورة إلغاء إعطاء الإدارة في البنوك وكافة المنشآت الخيار في توقيت تطبيق معايير المحاسبة التي تصدر حديثاً من قبل مجالس الإدارة وهيئات المديرين كون ذلك يفسح مجالاً للإدارة بإختيار التوقيت الذي يؤدي إلى تمهيد الدخل.

4- ضرورة إهتمام الأكاديمين والمختصين بالبحث المحاسبي في الدول العربية بإيجاد مقياساً جديداً للكشف عن تمهيد الدخل وعدم الإكتفاء بما هو موجود من مقاييس بإعتبار أن تمهيد الدخل يرتبط بسلوك الإدارة وأن السلوك قد يختلف بين الإدارات تبعاً للثقافات.

5- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المشابهه في القطاع المالي وخاصة البنوك مع التنوع بإستخدام مقاييس الكشف عن تمهيد الدخل للتمكن من تقييم مدى ممارسة الإدارة في البنوك لعملية تمهيد الدخل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية :

- ابراهيم، محمد زيدان (2006). السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال: دراسة اختبارية , **مجلة جامعة المنوفية**، 1. (1), 1-21.
- أبو هلال، مروان محمد خضر (2010). **بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا،** (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن.
- أرينز ألفين، ولوبك جيمس (2005). **المراجعة: مدخل متكامل،** ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد حجاج، ط2، الرياض, المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- آل شبيب، دريد كامل (2015). **ادارة العمليات المصرفية،** ط1، عمان, الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الجسار، عايض فلاح (2014). **ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الكويتية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الجعافرة، أحمد ياسين (2012). **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن: دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الخوري، عبير فايز وشخاترة، محمد زياد (2014). مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني, **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال،** 10, (4)، 569-597.

- جهماني، عمر عيسى (2001). سلوك تمهيد الدخل في الأردن. **المجلة العربية للمحاسبة**، 4, (1)، 104-142.

- حمد، آمنه خميس, وأبو نصار، محمد (2013). أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية, **دراسات, العلوم الادارية**، 40, (2)، 329-351.

- عثمان، ماهر (2009). **سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,السودان.

- قلعاوي، غسان، (2008). **رقابة الأداء**، ط1، الشارقة, الإمارات العربية المتحدة: دار المسار للدراسات والاستشارات والنشر.

- كراجة، عبد الحميد، (2010). **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، ط2، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- ابو غنيم, منال سليمان (2016). **اثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.** (أطروحة دكتوراه غير منشورة), جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.

- أعويطيل, أبو بكر جمعة (2015). **قدرة مؤشرات الأداء المحاسبي والسوقي في تفسير جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية.** (أطروحة دكتوراه غير منشورة), جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.

- حبيب، عقيل حمزة (2003)، **تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية العراقية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، العراق.

- الحداد, هيفاء, وأحمد, مقبل علي (2005)." تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات ومؤشر المتغيرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى ", **مجلة تنمية الرافدين**, 80. (27), 197-202.

- ذيب، أحمد ابراهيم (2015). **أثر الرسملة على الأداء المالي : دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة في الأردن**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- الرمحي, نضال محمود (2011)." قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ", **مجلة آفاق جديدة**, جامعة المنوفية, يوليو –أكتوبر, 83.

- الزبيدي, حمزة محمود (2011). **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**, ط2, عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- صيام، وليد (2009). " مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللاجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية "، **المجلة الاردنية في إدارة الاعمال**، 5. (2), 163-182.

- العازمي، يوسف مرضي (2013). **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن.

- العبد الله، رياض, والحسناوي، عقيل (2006). " العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية "، **المجلة العربية للمحاسبة**، 9, (1),27-72.

- العبد الله، رياض, وسويدان، ميشيل, والقرعان، سناء (2007). " الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل – دراسة ميدانية عن الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان "، **المجلة العربية للمحاسبة**، 10. (1),1–41.
- عبد، أحمد راهي (2014). أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية**، 16, (3)، 255 – 272.
- عبيد الله, فادي عادل (2015). **العوامل المؤثرة على الداء المالي لشركات التأمين في الأردن,** (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.
- غنيمي، سامي محمد (2011). " إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ـ دراسة اختباريه "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** 2. (1), 1–68.
- القثامي، فواز سفير(2010). "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية**، 47, (1), 249.
- قرعان، سناء صالح (2005). **العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد, الأردن.
- الكندري، طلال حسن (2012). **درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- اللوزي، خالد محمد (2013). **أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان, الأردن.

- المطارنة، عمر عبد الله (2014). **تمهيد الدخل وعلاقته بمؤشرات الربحية، ومصروف ضريبة الدخل، وجودة التدقيق: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان،** (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- مطر, محمد (2006). **الإتجاهات الحديثة في التحليل الإئتماني.** ط2, عمان, المملكة الأردنية الهاشمية: دار وائل للنشر والتوزيع.

- المطيري، الحميدي محمد (2012). **أثر دوران العاملين على الأداء المالي : دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- المومني، محمد (2006). **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان.** (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ,الاردن.

- النعيمي, عدنان تايه, والتميمي, أرشد فؤاد (2008). **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة.** ط4,عمان, الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الإجنبية :

- Acharya, V.V. & Lambrecht, B.M. (2011). A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, **Working Paper, National Bureaue of Economic Research.June 2011.**

- Almeida, J., Neto, A., Bastianello., R, & Moneque, E. (2012). Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA. ***Revista Contabilidade & Finanças Rev contab finanç***. 23,(58), 23-40.

- Bagnoli, M. & Watts, S.G. (2010). Oligopoly, Disclosure and Earnings Management. **The Accounting Review**, 85 (4): 1191-1214.

- Bauman, M. and Shaw, K. (2006). Stock option compensation and the likelihood of meeting analysts' quarterly earnings targets. **Review of Quantitative Finance & Accounting**, 26(3), 301-319.

- Bauwhede, H.V. & Willekens, M. (2000). Earnings management and institutional differences: Literature Review and Discussion, **Tijdschrift Voor Iconomie en Management**, 45 (2): 189-212.

- Belkaoui, A.R. (2004). **Accounting Theory**, (6th ed,). USA: Thomson Learning.

- Buckmaster, D. (2001). **Development of the Income Smoothing Literature**: A Focus on the United States. Amsterdam and New York: JAI Press.

- Charfeddine, L. & Bouain, W. (2012). Income Smoothing and CEO Job Security. **Information Management & Business Review**,1. (1). 95-106.

- Chen, L.H. (2013). Income Smoothing, Information Uncertainty, Stock Returns, and Cost of Equity, ***Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*** Vol**.** 16, No. 3 (34 pages) World Scientific Publishing Co.

- Chen, T., Kalra, A., and Sun, B. (2009). Why do consumers buy extended service contracts*?, **Journal of Consumer Research***, 36,. (1). 611-623.

- De Angelo, L.E. 1981. (1986). “Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: Study of Management Buyouts of Public Shareholders”, **The Accounting Review** 61, 400-420.

- Dechow, P.M. and Skinner, D.J. (2000). Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners and Regulators. **Accounting Horizon**, 14. (2) . 235–250.

- Dou, Y., Hope, O.K. & Thomas, W.B. (2013). Relationship-Specificity, Contract Enforceability, and Income Smoothing, **The Accounting Review**: September, 88. (5). 1629-1656.

- Durtschi, c. & Easton, P. (2005).Earning Management? The Shapes of the Frequency Distributions of earnings Metrics Are Not Evidence Ipso Facto**.** ***Journal of Accounting Research*** , 43 (4), 557-592.

- Evans, N. (2005). Assessing The Balanced Scorecard As A Management Tool For Hotels, **International Journal Of Contemporary Hospitality Management**, 17. (5).316- 390.

- Fels, M. (2015). Mental Accounting, Access Motives, and Overinsurance, Karlsruhe Institute of Technology, **Institute of Economics**, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2611896

- Gaganis, C., Hasan, I. & Pasiouras, F. (2016). Regulations, institutions and income smoothing by managing technical reserves: **international evidence from the insurance industry, Omega**.

- Gibson, C. H. (2011). **Financial Reporting & Analysis, Using Financial Accounting Information**, (12th ed,).

- Graham, J.R., Harvey, C.R. & Rajgopal, S. (2005). The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. **Journal of Accounting & Economics**, 40. (1). 3-73. http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2005.01.002.

- Gujarati, D.N. (2004). **Basic Econometrics**. (4thed.), UNA, New York: McGraw Hill.

- Harris, D & Shi, L. (2014). **Why Are Earnings Distributions Kinky: Upwards Earnings Management by Small-Profit Firms or Income Smoothing by Many Firms?**, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1950745 .

- Healy, P.M & Palepu, K.G. (2003). "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature " **Journal of Accounting and Economics,** 31 (2001) 405–440

- Hegazi, R., Ansari, Z., Sarikhani, m. & Ebrahimi, F.(2011). The Impact of earnings quality and income smoothing on the performance of companies listed in Tehran stock exchange***, International journal of business and social science***. 2(17) pp.193-197.

- Herrmann, T., Inoue, T. & Thomas, W.B. (2003). The sale of assets to manage earnings in Japan. **Journal of Accounting Research** 41(1): 89-108.

http://ec.europa.eu/internal_market/accounting/docs/consolidated/ias7_en.pdf.

− International Accounting Standard, **No, (7) Statement of Cash Flows**, 2010, pp, 1-9.

- Jensen, M. (2005). Agency costs of overvalued equity, **Financial Management**, spring: 5-19.

- Kieso, D., Weygandt, J. & Warfield, T. (2001). **Intermediate Accounting**, New York: John Wiley and Sons, p.952.

- Lawrence, J & Gitman. (2002). **Principle of Managerial Finance**, (9th ed,). New York: John Wiley and Sons Inc.

- Luqman, R & Shahzad, F.(2012). An Association Between Income Smoothing Tax and Profitability Ratios in Karachi Stock Exchange ,**Interdisciplinary Journal of Contemprorary Research in Business**,3. (9). 986-990.

- Markarian, G & Gill-De-Albornoz, B. (2012**). Income Smoothing and Idiosyncratic Volatility**. SSRN Electronic Journal. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1270826.

- Matsuura, S. (2008)."On The Relation Between Real Earnings Management And Accounting Earning Management: Income Smoothing Perspective". **Journal of International Business Research**, 7, Special Issue 3.

- Michael, K & Nahum, D. (2002). “Com 'Big Bath' and Earnings Smoothing Coexist as Equilibrium Financial Reporting Strategies”, **Journal of Accounting Research**, 40. (4). 761 – 796.

- Michelson, S. E., Jordan-Wagner J. and Wootton, C.W.(2000). The Relationship between the smoothing of reported income and risk-adjusted returns, Journal of Economics and Finance, 24(2): 141-159.
- Mulford, C.W & Comiskey, E.E. (2002). "**The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices**", John Wiley and Sons. INC., USA.
- Ongore, V. & Kusa, G. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, **nternational Journal of Economics and Financial Issues**. 3. (1). 237-252.
- Rydqvist, K., Schwartz, S.T. & Spizman, J.D. (2014). The tax benefit of income smoothing, **Journal of Banking & Finance**. 38. (1). 78-88.
- Schilit, H.M. (2010). **Financial Shenanigans**.(4th ed,). USA: Mcgraw-Hill Professional.
- Stolowy, H. & Breton, G. (2004). Accounting Manipulation: A literature Review and Proposed Conceptual Framework, **The Review of Accounting and Finance**, 3. (1). 5 – 65.
- Taktak, N.B., Ridha, S. & Pascal, D. (2010). Income smoothing practices: evidence from banks operating in OECD countries. **International Journal of Economics and Finance**, 4(2), 140-150.

- Vaidean, V.L. (2014). On Financial Performance and Capital Structure of Romanian Companies, **Journal Accounting**, 1. (1).151-157.

- Valahzagharda, M.K. & Bakhsh, S.R. (2013). **A study on relationship between abnormal accruals and future profitability: Evidence from Tehran Stock Exchange,** ***Management Science Letters*** 2853-2858.

- Van, P.B. (2001). " Earning Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing" Tinbergen Institute Research Series ,Netherland.

- Zhang, X. (2016). Income Smoothing, Idiosyncratic Risk & CEO Turnover, **Journal of Mathematical Finance**. http://dx.doi.org/10.4236/jmf.2016.61001.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

التحليل المالي :

نتائج تحليل نموذج De Angelo لتمهيد الدخل بالنظر الى السنوات (2007-2014)

السنة	صافي الربح التشغيلي	التدفق النقدي التشغيلي	إجمالي المستحقات	نسبة إجمالي المستحقات إلى إجمالي الاصول	نسبة المستحقات غير الإختيارية	نسبة المستحقات الإختيارية
2007	-406,834,239	560,757,791	153,923,552			
2008	-46,692,847	188,714,605	142,021,758			
2009	-527,307,167	621,808,648	94501481	-0.097	-0.009	-0.088
2010	-265,858,808	380,657,044	114798236	-0.044	-0.097	0.053
2011	-96,687,437	229,703,228	133015791	-0.014	-0.044	0.029
2012	299,570,608	-161,625,431	137945177	0.043	-0.014	0.058
2013	-368,367,768	514,317,076	145949308	-0.052	0.043	-0.095
2014	-330,062,251	487,967,582	157905331	-0.046	-0.052	0.006

تصنيف السنوات الخاضعة للدراسة حسب تمهيد الدخل

السنة	المستحقات الإختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية	متوسط المستحقات الإختيارية	تصنيف التمهيد
2010	0.053	0.088	0.055	غير ممارسة
2011	0.029	0.053	0.055	غير ممارسة
2012	0.058	0.029	0.055	ممارسة
2013	-0.095	0.058	0.055	ممارسة
2014	0.006	0.095	0.055	غير ممارسة

التحليل الوصفي الإحصائي :

الفرضية الأولى

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Sample: 2010 2014
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCS	1.475000	0.141293	10.33576	0.0020
C	-0.011667	0.141567	-0.082085	0.9396

R-squared	0.973328	Mean dependent var	1.468000
Adjusted R-squared	0.928896	S.D. dependent var	0.110770
S.E. of regression	0.127693	Akaike info criterion	-0.989198
Sum squared resid	0.048917	Schwarz criterion	-1.145423
Log likelihood	4.472995	Hannan-Quinn criter.	-1.408490
F-statistic	69.12717	Durbin-Watson stat	1.653042
Prob(F-statistic)	0.002090		

الفرضية الثانية

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Sample: 2010 2014
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCS	10.395134	1.081342	9.620115	0.0003
C	-0.555231	1.395417	-0.397643	0.7174

R-squared	0.967128	Mean dependent var	0.382000
Adjusted R-squared	0.931116	S.D. dependent var	0.063797
S.E. of regression	0.072380	Akaike info criterion	-2.124594
Sum squared resid	0.015717	Schwarz criterion	-2.280819
Log likelihood	4.472995	Hannan-Quinn criter.	-2.543886
F-statistic	66.05817	Durbin-Watson stat	1.492181
Prob(F-statistic)	0.003010		

الفرضية الثالثة

Dependent Variable: EPS
Method: Least Squares
Sample: 2010 2014
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INCS	0.395001	0.051066	7.717606	0.0054
C	-0.022000	0.066506	-0.328734	0.7654

R-squared	0.954113	Mean dependent var	10.06200
Adjusted R-squared	0.926516	S.D. dependent var	1.357929
S.E. of regression	1.528207	Akaike info criterion	3.975242
Sum squared resid	7.006250	Schwarz criterion	3.819017
Log likelihood	7.938104	Hannan-Quinn criter.	3.555950
F-statistic	63.00372	Durbin-Watson stat	1.700867
Prob(F-statistic)	0.004521		

معامل إرتباط بيرسون Correlations

Notes

Output Created		05-Apr-2016 14:05:19
Comments		
Input	Data	C:\Users\yst\Documents\miso.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	7
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=nprofit ROE EPS EBT /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.047
	Elapsed Time	00:00:00.070

[DataSet1] C:\Users\yst\Documents\miso.sav